

الأمن الأوروبي عند مفترق الطرق: التهديدات المتباينة، والحقائق العسكرية، وحلف الناتو 2026

محمد صلاح دفریم**

علي مراد كورشون*

ملخص: في وقت تشهد فيه الروابط عبر الأطلسي اضطراباً متزايداً، تصل الدول الأوروبية إلى قمة حلف الناتو المقرر عقدها في أنقرة عام 2026، وهي مثقلة بتصورات متباينة للتهديدات. تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال أساسي مركّب: ما الذي تعدّه الدول الأوروبية تهديدات؟ وإلى أي مدى تتطابق حساباتها العسكرية مع هذه التصورات؟ تجمع الدراسة تقارير الأمن القومي وإستراتيجيات الدفاع الوطنية للدول الأوروبية الصادرة بعد عام 2022، وتحول التهديدات المعلنة والتزامات بناء القدرات إلى بيانات قابلة للتحليل والتصور البصري. وينقسم التوافق بشأن التهديد المتمحور حول روسيا إلى ثلاثة مجتمعات أمنية فرعية إقليمية: شرق يركز على روسيا، وجنوب يشكل بفعل الهجرة وحالة عدم الاستقرار، ومجموعة أخرى تضم قوى أكبر. وقبيل قمة أنقرة، تتمثل المهمة الأساسية في تحويل مصفوفة التهديدات المتشظية هذه إلى رؤية إستراتيجية متماسكة.

الكلمات المفتاحية: حلف الناتو، روسيا، الأمن الأوروبي، قمة أنقرة 2026.

* جامعة مرمره،
تركيا
** جامعة أنقرة
للعلوم الاجتماعية،
تركيا

European Security at a Crossroads: Diverging Threats, Military Realities, and NATO 2026

ALİ MURAT KURŞUN*

MEHMET SALAH DEVRİM**

ORCID NO: 0000-0003-4117-8078
akursun@marmara.edu.tr

ORCID NO: 0000-0001-6064-7277
mdevrim@setav.org

ABSTRACT: At a time of growing turbulence in transatlantic relations, European states are approaching the 2026 NATO Summit in Ankara burdened by divergent threat perceptions. This article addresses a fundamental question: what do European states perceive as threats, and to what extent do their military calculations correspond to these perceptions? The article brings together the national security reports and national defense strategies issued by European states since 2022, translating stated threats and capability-building commitments into data suitable for analysis and visualization. The consensus around a Russia-centered threat perception is divided into three regional sub-security clusters: an Eastern cluster focused primarily on Russia; a Southern cluster shaped by migration and instability; and a third cluster comprising the larger European powers. As the Ankara Summit approaches, the central challenge is to transform this fragmented matrix of threat perceptions into a coherent strategic vision.

Keywords: NATO, Russia, European Security, 2026 Ankara Summit.

Received Date: 29 / 06 / 2026 • Accepted Date: 22 / 08 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

* Marmara
University,
Türkiye
** Social
Sciences
University of
Ankara, Türkiye

رئيس: توكسين
2026-(3/15)
149 - 190

مقدمة

في الوقت الذي يتحول فيه النظام الدولي نحو عصر من انعدام المعايير، يتشكل بفعل تآكل النظام الليبرالي القائم على القواعد، وصعود السياسة البراغمية وتكثف الصراعات المسلحة، يشهد مركز ثقل البنية الأمنية العالمية بدوره تحولاً تاريخياً مفصلياً.¹ وفي صميم هذا التحول، تتجه الدول الأوروبية إلى قمة حلف الناتو عام 2026 المقرر عقدها في أنقرة يومي 7 و8 يوليو/ تموز، وهي مثقلة بتناقضات داخلية عميقة وتصورات متباينة للتهديدات، ولا سيما في ظلّ أوجه قصور خطيرة في القدرات، خاصة على صعيديّ الحجم الصناعي والقوة البشرية العسكرية.²

تحتلّ قمة أنقرة بفرصة لتكون قمة تاريخية، في ظل اختبار الروابط عبر الأطلسي وإخضاع استجابات أوروبا الرامية إلى ضمان أمنها الخاص لمزيد من التدقيق، وإعادة صياغة مستقبل حلف الناتو.³ وفي هذا السياق، ومع تكثف النقاشات حول مفهوم «الناتو 3.0» وتساعد خطاب «أوروبا أقوى داخل ناتو أقوى»، أصبحت دراسة تصورات أوروبا للتهديدات الأمنية وإستراتيجياتها لبناء القدرات العسكرية أمراً بالغ الأهمية.⁴ إلى جانب أزمة الأمن العالمي وأوجه التباين في العلاقات عبر الأطلسي، هناك ثلاث صدمات جيوسياسية أساسية تسهم في تشكيل موقع أوروبا في معادلة الأمن العالمي، وكذلك مساعيها للبحث عن بدائل. وتتمثل الصدمة الأولى والأبرز في عودة عنصر الحرب التقليدية إلى القارة الأوروبية، عقب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022. وقد أطاح هذا التطور بالأوهام الأمنية المعيارية التي سادت أوروبا على مدى عقود، وأعاد سياسات الأمن وبناء القدرات العسكرية والسعي نحو الأمن الجماعي إلى مرتبة الضرورات الأساسية.⁵

تتمثل الصدمة الكبرى الثانية في التحول الذي طرأ على الديناميات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، وما رافقه من تصدّع هيكلي في العلاقات عبر الأطلسي. وقد أصبح هذا النهج الأمريكي الجديد تجاه أوروبا أكثر وضوحاً، ولا سيما في الولاية الثانية للرئيس ترامب، إذ يميل إلى عدّ الطاقة السياسية والموارد المالية التي تنفقها أوروبا في مواجهة التهديد الروسي غير ضرورية في ضوء الأولويات العالمية للولايات المتحدة، وبخاصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ.⁶

كما أن انتقال واشنطن من كونها ضامناً غير مشروط للمظلة الأمنية الأوروبية إلى تبني موقف متحفظ قائم على اعتبارات التعامل والمصالح، إلى جانب الضغوط المتزايدة من أجل تقاسم الأعباء - كل ذلك عمّق مخاوف «التخلي» في العواصم الأوروبية.⁷ وتفيد هذه الإشارات، التي تعكس توجّهاً نحو الانسحاب الإستراتيجي الأمريكي، بأن أوروبا

تُدفع بصورة حتمية نحو البحث عن بنية أمنية تتمتع بقدرة ذاتية على الصمود داخل الحلف، بل وربما نحو بناء بنية أمنية أوروبية يمكن أن تكون مستقلة عن حلف الناتو.

أما الصدمة الثالثة، فتجري على امتداد الحدود الجنوبية للقارة؛ فمنذ الربيع العربي، أسهمت هشاشة الدول والحروب الأهلية وأزمات الأنظمة المستمرة في المناطق المجاورة، ولا سيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، في خلق دوامة مزمنة من عدم الاستقرار بالنسبة إلى أوروبا. وقد أدت الدبابات في الشرق والآثار العابرة للحدود الوطنية لناجمة عن عدم الاستقرار في الجنوب - إلى وضع أوروبا أمام مأزق إستراتيجي ذي جبهتين.

في ضوء جميع هذه السياقات الظرفية والهيكلية، تطرح هذه الدراسة الأسئلة الأساسية الآتية بهدف تحليل الوضع الراهن للبنية الأمنية الأوروبية: ممّ تخشى الدول الأوروبية تحديداً في ظل النظام العالمي الهش؟ وكيف تشكل تصوراتها للتهديدات على امتداد الخطوط الجغرافية داخل القارة؟ وإلى أي مدى تتوافق المواقف العسكرية الوطنية لهذه الدول على أرض الواقع مع هذه التصورات، في ظل القيود التي تفرضها أوزانها الاقتصادية وقدراتها الصناعية؟

تستند المقالة إلى عينة من الوثائق الراهنة لإستراتيجيات الأمن القومي والإستراتيجيات العسكرية والدفاعية، التي أصدرتها الدول الأوروبية محل الدراسة. وقد جرت دراسة هذه الوثائق قدر الإمكان - بلغاتها الأصلية - مع الاستناد كذلك إلى التصريحات الرسمية لرؤساء الدول ووزراء الدفاع.⁸ وقد اعتمد عام 2022، الذي شهد الغزو الروسي لأوكرانيا، نقطة تحول رئيسة في إطار الدراسة. وعليه، جرى جمع الوثائق الصادرة بعد هذا التاريخ، وُعِدَّت النوايا التي أعلنتها كل دولة بمثابة التهديدات والأهداف الأساسية، وشكّلت هذه النوايا الأساس للأقسام الثلاثة الرئيسة للدراسة.

جرت دراسة تعريفات التهديدات الواردة في الوثائق ذات الصلة، إلى جانب التصورات المتعلقة بالبنية الأمنية العالمية والتزامات بناء القدرات العسكرية المستهدفة، كما جرى تحويل هذه المضامين إلى بيانات وتمثيلها بصرياً. ولاختبار مدى تحول تصورات التهديد إلى مواقف عسكرية فعلية، أخضعت الخطابات الواردة في الوثائق الوطنية لعملية تحقّق متقاطع مع بيانات القدرات العسكرية، بما في ذلك الزيادات في ميزانيات الدفاع، وسياسات توظيف الأفراد العسكريين، ومصدر أنظمة الأسلحة التي يجري توريدها، ولا سيما المقارنة بين المشتريات ذات المنشأ الأمريكي وتلك المقتناة من السوق الأوروبية الداخلية.

يسعى هذا البحث، الذي يهدف إلى تقديم استشراف إستراتيجي لصنّاع القرار قُبيل قمة حلف الناتو في أنقرة، إلى تقديم تحليل يتألف من ثلاثة أقسام رئيسة، تمتد من تصورات التهديدات إلى البنية الأمنية الجماعية:

1- مصفوفة التهديدات الأوروبية: يتناول هذا القسم كيفية إدراك الدول الأوروبية للتهديدات، والنقاط التي تتقارب أو تتباين فيها هذه التصورات. كما يرسم خريطة توضح كيف يتحول التقارب الحتمي الملحوظ في جميع وثائق الإستراتيجيات، في سياق روسيا والحرب الهجينة، إلى تباين حاد عندما تدخل المحددات الجغرافية والإرث التاريخي في المعادلة.

2- الإستراتيجيات العسكرية الوطنية: يحلّل هذا القسم كيفية ترجمة تصورات التهديد إلى مواقف عسكرية فعلية على أرض الواقع، من خلال تصنيف الدول الأوروبية وفقاً لثقلها الاقتصادي وقدراتها. وفي نهاية المطاف، يشير هذا القسم إلى القواسم المشتركة التي تبلور على مستوى القارة في قضايا من بينها معالجة النقص في القوى البشرية، وتراجع دور الولايات المتحدة، واقتناء القدرات الحيوية، مثل الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، وأنظمة الضربات الدقيقة بعيدة المدى.

3- السيناريوهات، والبنية الأمنية، والقدرات: يختبر هذا القسم سيناريوهات تحويل جهود الدفاع الوطنية الأوروبية إلى بنية أمنية جماعية، في ظل تزايد وضوح احتمال الانسحاب الإستراتيجي للولايات المتحدة من القارة. ومن خلال تحليل الواقع الصناعي الذي تعكسه اتجاهات المشتريات العسكرية، وحدود المظلة النووية الفرنسية-البريطانية، يقدم هذا القسم تقييماً واقعياً لمعضلة «الاستقلالية أم الاعتماد على الولايات المتحدة؟». ويجادل بأن المسار الراهن لا يشير إلى تحقيق استقلالية إستراتيجية كاملة، بل يشير إلى تقليص الاعتماد على الولايات المتحدة بصورة تدريجية ومضبوطة.

أما القسم الختامي للبحث، فيعمل على تركيب العلاقة المنطقية بين أضلاع مثلث التهديد والموقف العسكري والقدرات، ويقدم التقييمات النهائية بشأن دلالات حالة التشظي هذه في البنية الأمنية الأوروبية بالنسبة إلى مستقبل حلف الناتو وأهداف الاستقلالية الإستراتيجية، وذلك قبيل القمة التاريخية المرتقبة في أنقرة.

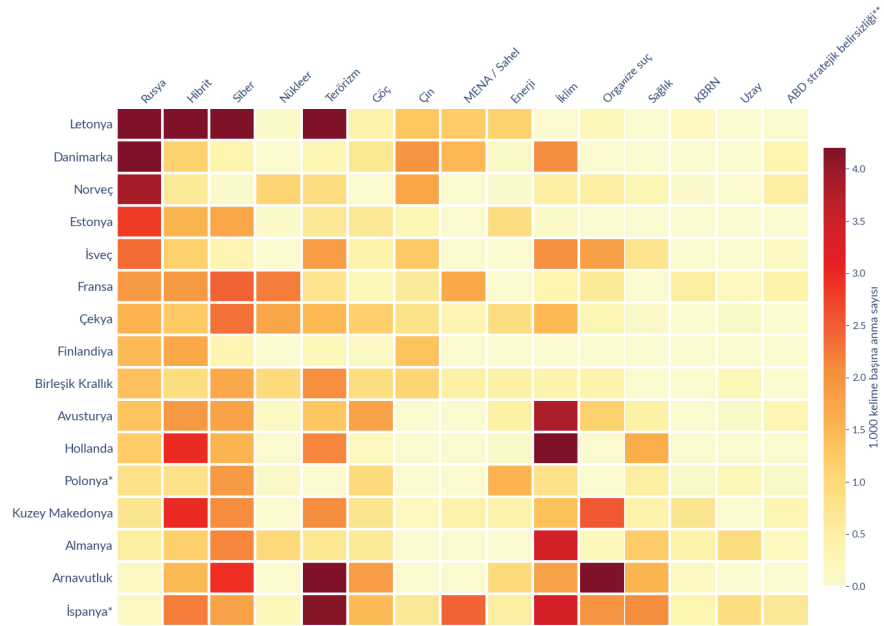
مصفوفة التهديدات الأوروبية وتجزؤ التصورات الأمنية

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 إلى إطلاق أكثر حالات «اليقظة الجيوسياسية» جذرية في البنية الأمنية الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة.⁹ وقد أقرّت جميع الدول تقريباً

بعودة الحرب التقليدية، ووضعت روسيا وأساليب الحرب الهجينة في صدارة تصوراتها للتهديدات الرئيسية. غير أن حالة التقارب هذه سرعان ما تفسح المجال للخطوط الجيوسياسية الفاصلة داخل أوروبا، عند النظر إليها في ضوء كثافة هذه التصورات كما وردت في الوثائق المنشورة.¹⁰

عند دراسة التصورات الأمنية في أوروبا، فإن أهم استنتاج يشهد تشكل مجمعات أمنية فرعية إقليمية متباينة، تختبر التهديدات بدرجات متفاوتة من الحدة، وتتعارض أحياناً فيما بينها

الشكل 1: خريطة حرارية لدرجة أهمية التهديدات (عدد مرات الذكر لكل 1,000 كلمة من المتن الرئيس)



المصدر: أعدّه المؤلفان، بالاستناد إلى البيانات الواردة في وثائق الأمن القومي، وباستخدام قاموس متعدد اللغات. وقد رُتبت الصفوف وفقاً لأهمية روسيا. وتعود الوثيقتان المشار إليهما بالنجمة (*)، الخاصتان ببولندا (2020) وإسبانيا (2021)، إلى ما قبل الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، إلا أنهما أدرجتا في الجدول، إذ إن أهمية كلتا الدولتين لا يمكن إغفالها، فضلاً عن محدودية الوثائق المتاحة بشأن هاتين المنطقتين بعد عام 2022. أما (الإستراتيجية الأمريكية للغموض)، فهي فئة أقل يقيناً، تستند إلى الاستنتاجات، وتستخدم مصطلحات بديلة مؤلفة من عدة كلمات.

عند النظر إلى البيانات المستخلصة بصورة عامة، يتضح أن التهديدات الهجينة والسيبرانية تُذكر بصورة منتظمة من جانب جميع الدول الأوروبية تقريبًا، لتشكل بذلك أوضح نقطة للتقارب بينها. في المقابل، تحظى روسيا بأعلى مستوى من الذكر لدى دول المواجهة والدول الإسكندنافية والبلطيقية، بينما تحظى بحضور أقل بكثير في بقية أنحاء القارة. أما الفئات المتبقية، وهي الهجرة والصين والإرهاب، فتُظهر تفاوتًا حادًا من دولة إلى أخرى.¹¹

على الرغم من أن الدول الأوروبية تبدو وكأنها قد توصلت إلى توافق بشأن تصور أمني مشترك عقب اختبارها لتهديد روسيا، فإن قراءة هذا التصور في كل عاصمة أوروبية تشكل من جديد وفقًا للموقع الجغرافي، والذاكرة التاريخية، والقدرات الوطنية.¹² وعند دراسة التصورات الأمنية في أوروبا، فإن أهم استنتاج أساسي يمكن التوصل إليه يتمثل في أن القارة الأوروبية تشهد تشكّل مجمّعات أمنية فرعية إقليمية متباينة، تختبر التهديدات بدرجات متفاوتة من الحدة، وتتعارض أحيانًا فيما بينها.

عودة الحرب التقليدية وتهديد روسيا: من القلق الوجودي إلى الإدارة المنهجية

لا شك في أن محور الثقل في مصفوفة التهديدات الأوروبية يتمثل في التوجه الروسي ذي النزعة المراجعة وسياسة القوة التي تتهجها موسكو. وتضع جميع وثائق الأمن القومي التي شملتها الدراسة تقريبًا روسيا في موقع المنافس الإستراتيجي طويل الأمد، باعتبارها في الوقت ذاته أزمة ظرفية تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة، وخصمًا إستراتيجيًا طويل الأمد يُحدث اضطرابًا هيكليًا في البنية الأمنية القائمة في القارة. وتُعَدّ التدخلات العسكرية التقليدية، التي بدأت بجورجيا وبلغت ذروتها مع الغزو الشامل لأوكرانيا، الدليل الأكثر إثارة للاضطراب على أرض الواقع على هذا الوضع. وإضافة إلى ذلك، تُظهر مناورات «المنطقة الرمادية»، مثل فرض السيطرة الفعلية بصورة تدريجية على بيلاروسيا وانتهاكات السيادة في مولدوفا، أن التهديد لا يقتصر على مناطق الصراع النشط وحدها.¹³ ويتمثل القلق الأساسي والعميق الذي يبرز في وثائق الأمن القومي الأوروبية في مساعي روسيا لإعادة بناء مجال نفوذ تاريخي يمتد ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية، متجاوزةً بذلك مجرد تحقيق مكاسب عسكرية.

غير أن خريطة الحرارة والنسب الكمية الناتجة عن ترميز التوجهات الإستراتيجية

الواردة في الوثائق تدحض افتراض تجانس التصورات الأمنية داخل القارة. وتشير البيانات إلى وجود تصدّع جيوسياسي يمتد على طول المحور الشرقي-الغربي في الكيفية التي يُنظر بها إلى التهديد الروسي. وتصنّف دول مثل فنلندا وإستونيا وبولندا، التي تتشارك حدودًا برية مباشرة مع روسيا أو تقع على الخط الأمامي الجيوسياسي، الأزمة الراهنة باعتبارها خطرًا وجوديًا يستهدف بصورة مباشرة بقاء الدولة وكيانها الوطني. وفي وثائق الأمن القومي لهذه الدول، لم يعد سيناريو الغزو العسكري التقليدي مجرد احتمال نظري أو بعيد المنال.¹⁴

من ناحية أخرى، كلما ابتعدنا جغرافيًا عن الحدود الشرقية، يظهر تباين واضح في مستوى حدة التهديد المُدرّك. فالحلفاء، مثل ألمانيا وهولندا، الذين تقع أراضيهم في وسط أوروبا وغربها، يعدّون روسيا العامل الأساسي المزعزع لاستقرار الأمن الأوروبي-الأطلسي. غير أن هذا التهديد، في الرؤية الإستراتيجية لهذه الدول، يُؤطر بوصفه تحدّيًا منهجيًا يمكن احتواؤه وإدارته من خلال آليات الردع القائمة وأدوات الدفاع الجماعي.

ومع ذلك، تقدم تقييمات الاستخبارات العسكرية لدى حلفاء مثل ألمانيا والدنمارك مؤشرات مهمة بشأن الإطار الزمني المحتمل للتهديد. ووفقًا لهذه التقارير، من المتوقع أن تتمكن روسيا، بغضّ النظر عن مآلات الحرب في أوكرانيا، من اختبار جاهزية الدفاع الأوروبي ومظلة الردع التابعة لحلف الناتو بصورة مباشرة بحلول عام 2030، أو حتى في وقت أبكر من ذلك.¹⁵

التحديات غير المتكافئة والهجينة: نقطة التقاطع المشتركة في المصفوفة

يتمثل العنصر الذي يحافظ على تماسك التصورات الأمنية الأوروبية المتشظية، ويحقق أوسع نطاق من التقارب في الخرائط، في إستراتيجيات الحرب الهجينة. ويتمثل التوافق العام على مستوى القارة في أن الهجمات الهجينة، التي تهدف إلى استغلال مواطن الضعف الداخلية لدى الحلفاء، ستواصل تصاعدها.¹⁶

تعرّف وثائق الأمن القومي التي شملتها الدراسة حملات التضليل، والتدخلات السياسية في الانتخابات، والهجمات السيبرانية، وأعمال تخريب البنية التحتية الحيوية -مثل الهجمات التي استهدفت خطوط أنابيب نورد ستريم أو قطع كابلات البيانات- باعتبارها جبهة محورية في حروب العصر الحديث. وعلى وجه الخصوص، تُصنّف

التهديدات الهجينة في وثائق دول مثل السويد وفرنسا والمملكة المتحدة على أنها تمتلك قدرة تدميرية تعادل تلك التي ينطوي عليها الحرب التقليدية.

وتفرض هذه التحديات غير المتكافئة، التي تتجاوز الحدود وتستخدم جهات فاعلة من غير الدول، على أوروبا تطوير عقائد دفاعية جديدة لا تعطي الأولوية للأسلحة التقليدية فحسب، بل تضع أيضاً القدرة على الصمود المجتمعي في صميمها.

الجناح الجنوبي وعدم الاستقرار في المناطق المجاورة: انعكاس تصورات التهديد

إن رياح الحرب الباردة الجديدة التي تشكل حول التهديد الروسي في وثائق الأمن لدى دول شرق وشمال أوروبا، تفسح المجال، كلما اتجهنا نحو السواحل الجنوبية للقارة، للمشكلات المزمنة ومتعددة المستويات التي تعاني منها منطقة «المتوسط الموسع»¹⁷. وتُسجّل وثائق الأمن لدى دول مثل إيطاليا وإسبانيا، وجزئياً النمسا، موسكو بوصفها عاملاً عالمياً لزعزعة الاستقرار، يسهم في تقويض البنية الأمنية الأوروبية-الأطلسية. غير أن مركز الثقل الحقيقي لديناميات الأزمات الوطنية، من وجهة نظر هذه الدول، يكمن في التحديات المنبثقة عن المحور الجنوبي، ولا سيما تلك المرتبطة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل.¹⁸

خصوصاً أن التحديات الناجمة عن الحرب الأهلية المدمرة التي اندلعت في سوريا عقب الربيع العربي، وانهيار سلطة الدولة المركزية في شمال إفريقيا، ولا سيما في ليبيا، قد حوّلت حوض البحر الأبيض المتوسط إلى فراغ أمني هائل. كما يُنظر إلى موجات الهجرة الضخمة وغير النظامية وحركات التحول الديموغرافي المتجهة من هذه المناطق غير المستقرة نحو السواحل الأوروبية، فضلاً عن إمكانية توظيفها من قبل جهات فاعلة معينة أداة للضغط السياسي - بوصفها تهديداً غير متكافئ وعاجلاً من جانب دول الجناح الجنوبي.

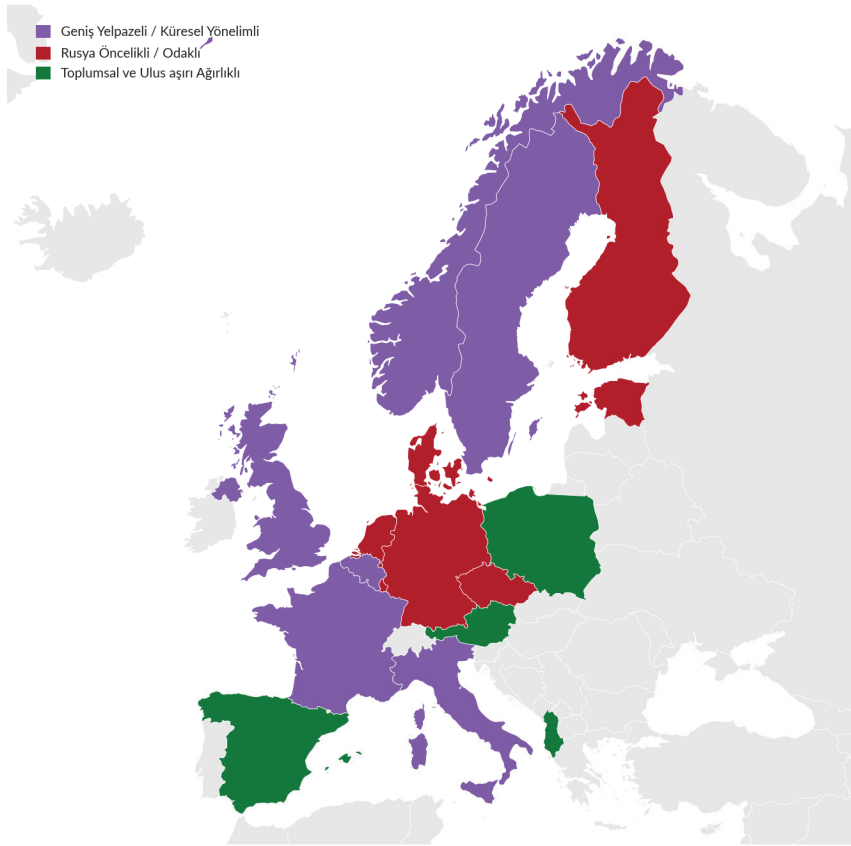
تفرض هذه الحقيقة الميدانية الفعلية على دول البحر الأبيض المتوسط، مثل إيطاليا وإسبانيا، التركيز على الجنوب بصورة حتمية في تخطيطاتها الأمنية. وتحدد هذه الدول تعزيز قدرات قواتها البحرية،¹⁹ وضمان أمن الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وتقوية آليات حماية الحدود بوصفها أولويات إستراتيجية.

يمثل هذا التباين دون الإقليمي أحد أبرز الشقوق في البنية الأمنية الأوروبية. إذ تُدرك هذه الدول تسليح موجات الهجرة غير النظامية، والإرهاب الراديكالي، وفراغات القوة

الناجمة عن الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، بوصفها تحديات غير متكافئة تتطلب استجابة أكثر إلحاحًا من تلك التي تفرضها الدبابات والصواريخ الروسية. وتُظهر القيم المرتفعة التي أُسندت إلى فئات الهجرة والإرهاب والشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ منطقة الساحل في ملفات الميزانية وتصوّرات التهديد لدى إسبانيا وإيطاليا، أن جنوب القارة قد أعاد -عمليًا- تشكيل تصورات التهديد على نحو مغاير.

تحليل الشبكات: عناقيد التهديدات والمجمّعات الأمنية الجديدة

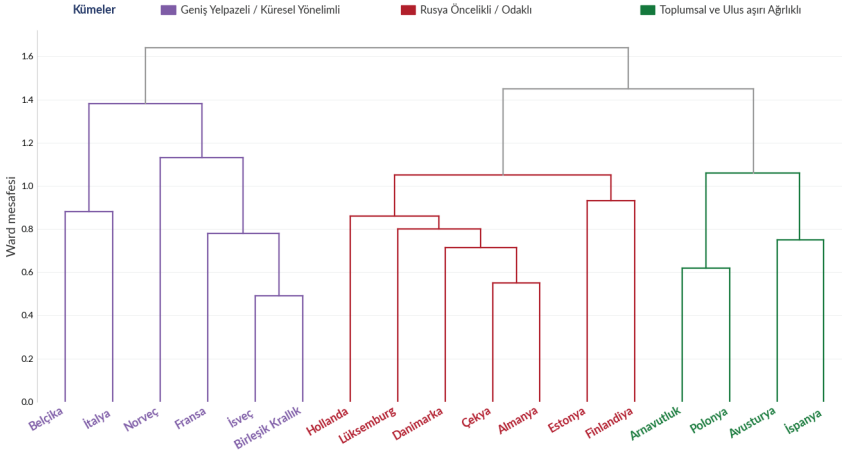
الشكل 2: عناقيد التهديدات على الخريطة (يمثل اللونُ العنقودَ المستند إلى البيانات، لا المنطقة الجغرافية)



المصدر: من إعداد المؤلفين، وتتقاطع التجميعات مع الحدود الجغرافية؛ إذ تضم إستونيا وفنلندا المجموعة نفسها التي تضم ألمانيا وهولندا، في حين تضم بولندا المجموعة نفسها التي تضم إسبانيا والنمسا وألبانيا.

الشكل 3: ثلاث مجموعات من أنماط التهديد العابرة للحدود الجغرافية

(التجميع الهرمي وفق منهج وارد: تمثّل المسافة الرأسية درجة الاختلاف بين نمطين من أنماط التهديد)



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى البيانات الواردة في وثائق الأمن القومي. وقد طُبّق التجميع العنقودي على المتّجه الخاص بكل دولة عبر 15 فئة من فئات التهديد؛ ويُشير لون الورقة (الدولة) إلى المجموعة التي تنتمي إليها. وقد سُمّيت المجموعات على النحو الآتي: واسعة النطاق/ ذات التوجه العالمي، وذات الأولوية لروسيا/ المركّزة على روسيا، وذات الثقل المجتمعي والعابر للحدود الوطنية.

إن إخضاع العبارات المستخرجة والمُرمّزة من وثائق الأمن القومي لتحليل الشبكات يضع حالة التباين الإقليمي في أوروبا ضمن إطار أكثر تعقيداً وتحولاً على مستوى النموذج التحليلي. ففي حين تقسم التحليلات التقليدية أوروبا ببساطة إلى شرق وغرب، يكشف تحليل الشبكات عن تكتل الدول الأوروبية بصورة أساسية حول ثلاث مجموعات رئيسة من أنماط التهديد.

تتمثل المجموعة الأولى في «مجموعة ذات أولوية/ تركيز على روسيا». ويضم هذا التكتل، الذي يتشكل بصورة أساسية على الخريطة من ألمانيا وهولندا والدنمارك والتشيك وإستونيا وفنلندا، أجندته للأمن القومي حول روسيا والدردع التقليدي إلى حد كبير.

أما المجموعة الثانية، فهي «المجموعة واسعة النطاق/ ذات التوجه العالمي». وتتألف هذه المجموعة من دول ذات قدرات دولية مرتفعة أو مصالح عالمية، مثل فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا والسويد، وتقدم مصفوفة تهديدات متعددة المستويات تشمل، إلى جانب روسيا، صعود الصين، والردع النووي، وأمن الطاقة، وكذلك المجالين الفضائي والسيبراني.

غير أن المجموعة الثالثة هي الأكثر إثارة للاهتمام، وهي «المجموعة ذات الثقل الاجتماعي والعابر للحدود الوطنية». وإلى جانب دول من جنوب ووسط أوروبا، مثل إسبانيا والنمسا، فإن انضمام بولندا أيضًا إلى هذه المجموعة المختلطة، رغم إدراكها روسيا بوصفها التهديد الأعلى مستوى، نتيجة الضغوط الناجمة عن الهجرة الجماعية التي تعرضت لها على حدود بيلاروسيا وأزمات أمن الحدود، يُظهر أن الحتمية الجغرافية لا تكون صالحة دائمًا.

وقد عملت هذه المجموعة على «أمننة» القضايا العابرة للحدود الوطنية، مثل تغير المناخ، والإرهاب، والهجرة الجماعية، وأزمات الطاقة، بوصفها قضايا تهدد بصورة مباشرة قدرة المجتمع على الصمود والسياسة الداخلية. يُنشئ هذا التباين بين هذه المجموعات مجالاً محتملاً للتنافس حول تخصيص الموارد وتحديد الأولويات الاستراتيجية داخل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ففي حين تطالب المجموعة الأولى بتوجيه ميزانية الدفاع الجماعي نحو الردع التقليدي على الجناح الشرقي، تضغط المجموعتان الاجتماعية وواسعة النطاق من أجل توجيه الموارد نحو الأزمات المستمرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، والتهديدات الهجينة، والشبكات العابرة للحدود الوطنية. ويجعل هذا الوضع، بطبيعته، بناء مجتمّع أمني أوروبي مشترك أكثر صعوبة، كما يجعل القدرات الدبلوماسية لـ«الفاعلين الجسورين»، القادرين على ضمان قابلية العمل المشترك والتفاعل بين هذه المجموعات، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

تعكس وثائق الأمن القومي والإستراتيجيات الأوروبية الصادرة بعد عام 2022، وإن كانت تعكس على الورق توافقًا على مستوى القارة بشأن روسيا، حالةً من التشطي الإستراتيجي العميق عند تحليلها على المستويات التحليلية المختلفة. فالمخاوف الوجودية لدى الشرق، والهواجس غير المتكافئة المرتبطة بالهجرة لدى الجنوب، ومساعي الغرب في مجالات الردع النووي والأمن الهجين والسيبراني، تمثل تحديات هيكلية تحول دون توحيد أوروبا تحت مظلة أمنية واحدة ومتجانسة.

وكما سيبحث في القسم التالي من المقالة، فإن هذا النمط المتشظي في تصورات التهديد يعيد إنتاج نفسه في المواقف العسكرية الوطنية للدول وفي عملية بناء قدرات قواتها، ليتحول في نهاية المطاف إلى العقبة الأكثر ملموسية أمام مساعي أوروبا نحو تحقيق دفاع جماعي.

الإستراتيجيات العسكرية الوطنية

بحسب ما جرى توضيحه في القسم السابق، تتباين تصورات أوروبا للتهديدات بصورة واضحة على امتداد الخطوط الجغرافية والتاريخية. ولا تتحدد الحسابات والخطوات العسكرية الوطنية، التي يتناولها هذا القسم بالتفصيل، بما تعدّه الدولة تهديدًا فحسب، وإنما تتحدّد بصورة أساسية بثقلها الاقتصادي وقدراتها الصناعية. ومن أجل فهم نقاط التقاطع بين تصورات الدولة للتهديدات وقدراتها الدفاعية الفعلية فهمًا دقيقًا، من الضروري تصنيف الدول الأوروبية وفقًا لحجمها الاقتصادي.

مع عودة الحرب عالية الكثافة إلى أوروبا عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتزايد خطر نشوب حروب بين الدول في مناطق تمتد من الشرق الأوسط إلى آسيا وإفريقيا، أصبح من الضروري ليس فقط فهم طبيعة التهديدات، وإنما أيضًا فهم كيفية استجابة الدول الأوروبية لهذه الحالة من عدم اليقين في بيئتها الأمنية. وتتمثل المصادر الأساسية لفهم هذا الوضع في وثائق الإستراتيجيات العسكرية والدفاعية التي أصدرتها دول أوروبية مختلفة، والتي تقدّم تصوّرًا للحروب التي تخطط أوروبا لخوضها مستقبلاً أو تسعى إلى ردعها. وبما أن العنصر الذي يميز الاستجابات العسكرية عن بعضها لا يتمثل في تصورات التهديد بقدر ما يتمثل في القدرة على تحويلها إلى أفعال، فقد جرى في هذا القسم تصنيف الإستراتيجيات العسكرية وفقًا للثقل الاقتصادي للدول.

النطاق والعمق

في سياق الاقتصادات الكبرى، يتمثل التغير الأبرز في التحليل في خطاب المستشار الألماني آنذاك أولاف شولتس حول Zeitenwende، ووثيقة الإستراتيجية العسكرية الأولى التي أصدرتها وزارة الدفاع الألمانية.²⁰ وفي هذا الإطار، حدد الجيش الألماني (Bundeswehr) أهدافاً قصيرة الأجل لعام 2029 وأهدافاً متوسطة الأجل لعام 2035، بهدف أن يصبح بحلول عام 2039 أقوى قوة مسلحة تقليدية في أوروبا.²¹ وتتمثل التغييرات الأساسية المتوقعة في رفع عدد أفراد القوات المسلحة العاملين إلى 260 ألفاً، وعدد أفراد

الاحتياط إلى 200 ألف، واقتناء قدرات للضربات الدقيقة بعيدة المدى، وإنشاء منظومة متكاملة للدفاع الجوي والصاروخي تغطي مختلف المديات^{23,22} وفي الوقت نفسه، تسعى ألمانيا إلى الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن أمن أوروبا، وقد ترجمت هذه النية إلى خطوة ملموسة من خلال قرارها نشر لواء عسكري بصورة دائمة في ليتوانيا.²⁴

أما المملكة المتحدة، فتتبنى نهجاً قائماً على مبدأ «الناتو أولاً»، وتسعى من خلاله إلى تولي دور قيادي في الساحة الأوروبية، في وقت تحوّل فيه الولايات المتحدة أولوياتها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ واهتماماتها الداخلية.²⁵ وعلى الرغم من ورود العديد من الأهداف المتعلقة ببناء القدرات في الوثائق، فإن أبرزها يتمثل في إدخال 7,000 سلاح بعيد المدى مُنتج محلياً إلى الترسانة، ومشروع الأسطول الهجين الجديد (New Hybrid Navy) الذي يخطط لإطلاق غواصة هجومية نووية من طراز (SSN-AUKUS) إلى البحر كل 18 شهراً، إلى جانب المقاتلة الجوية من الجيل السادس (GCAP)، وإنشاء منظومة متكاملة للدفاع الجوي والصاروخي لحماية أراضي المملكة^{27,26} كما تهدف المملكة المتحدة إلى تعزيز قدراتها على الإنتاج المحلي من خلال إنشاء ستة مصانع جديدة للذخائر.²⁸

يصف الرئيس إيمانويل ماكرون ووثيقة «المراجعة الإستراتيجية لعام 2025» المرحلة الراهنة على التوالي، بأنها لحظة تحوّل جيوسياسي ومنعطف تاريخي، ويؤكد أن إعادة التسليح لا تكتسب معناها إلا إذا جاءت في إطار أهداف أوروبية أوسع^{30,29} وتتمثل أبرز أهداف بناء القدرات الواردة في الوثيقة في تطوير قدرات الضربات بعيدة المدى، والدفاع الجوي البري، والطائرات المسيّرة، إلى جانب تحديث القدرات في المجالين الفضائي والسيبراني.³¹

وتعدّ فرنسا الاستعداد المحتمل لـ «اقتصاد حرب»، بما يشمل من توسيع نطاق الإنتاج الصناعي، وتقليص مدد التوريد، وزيادة مخزونات الذخائر مبدأً أساسياً.³² وانطلاقاً من عدّ مستوى الاستعداد لحرب عالية الكثافة المعيار الرئيس، تهدف فرنسا إلى الحفاظ على قدراتها الكاملة.³³

أما إيطاليا، فعلى خلاف ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، لا تمتلك إستراتيجية للأمن القومي منشورة باللغة الإنجليزية، إلا أنها تمتلك وثيقة عسكرية مهمة بعنوان (DPP 2025–2027). وتحدد الوثيقة هدفاً يتمثل في توفير حماية بزاوية 360 درجة،

إلا أنها توجّه تركيزها العملياتي نحو البحر الأبيض المتوسط بدلاً من روسيا وأوروبا الشرقية.³⁴

وفي هذا السياق، تتبنى إيطاليا نهجاً مشابهاً لنهج دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى التي تتمتع بميزة الابتعاد جغرافياً عن التهديد الرئيس الذي تواجهه أوروبا، مع تسجيلها في الوقت نفسه تقلص الوجود العسكري للقوات الأمريكية في مختلف أنحاء أوروبا بوصفه مصدرًا للقلق.³⁵ ومع ذلك، تبرز هنا أيضاً أولوية واضحة تُمنح للدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، فضلاً عن قدرات الضربات الدقيقة بعيدة المدى وخارج نطاق الاشتباك.^{36,37}

وعلى الرغم من كون إيطاليا واحدة من أكثر الدول تركيزاً على المحور الجنوبي داخل الحلف، فإن تركيزها على حماية قاع البحر والبنية التحتية الحيوية تحت سطح البحر، إلى جانب دورها بوصفها الدولة الإطارية التي تتولى تشكيل اللواء البري المتقدم التابع لحلف الناتو في بلغاريا، يمثلان من بين أبرز العناصر اللافتة في توجهها الدفاعي.^{38,39}

وعلى خلاف الاقتصادات الكبرى التي تواصل، بكل إمكاناتها، السعي إلى حماية أوروبا برمتها، تفتقر الدول متوسطة الحجم إلى هذه القدرات. وتنقسم هذه الدول فيما يتعلق بكيفية بناء الحجم المطلوب من القوات إلى اتجاهين رئيسيين: فبينما تعمل مجموعة منها على تعبئة المجتمع بأسره لأغراض الدفاع، من خلال الإبقاء على نظام التجنيد الإلزامي أو إعادة العمل به، تتجه مجموعة أخرى إلى إعادة بناء جيوشها المهنية والانتقال بصورة أكثر تدريجية نحو نماذج جديدة للخدمة العسكرية.

الدفاع الشامل

تركّز الدول الإسكندنافية الثلاث، وهي السويد وفنلندا والنرويج، التي تُعدّ أحدث أعضاء الحلف، والتي تشكّل، بحكم قربها الجغرافي من روسيا، خطوط مواجهة محتملة، على نماذج للدفاع الشامل تشمل المجتمع بأسره، ويتبوّأ التجنيد الإلزامي موقعاً محورياً في تخطيطاتها الدفاعية.

وفي الواقع، تعود نماذج التجنيد الإلزامي في هذه الدول إلى مرحلة سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا؛ إذ لم تُلغ فنلندا هذا النظام قط، بينما وسّعت النرويج نطاق التجنيد الإلزامي عام 2015 ليشمل كلا الجنسين،⁴⁰ في حين أعادت السويد عام 2017 العمل بنظام التجنيد الإلزامي الذي كانت قد ألغته سابقاً، مع إدراج النساء ضمنه.⁴¹ ومع ذلك،

وعلى الرغم من تشابه الملامح العامة لنهج الدفاع الشامل الذي يشمل المجتمع بأسره، فإن هناك اختلافات مهمة بين هذه الدول.

تتمثل أولوية السويد في نشر ثلاث ألوية ميكانيكية ولواء مشاة واحد جاهزة للعمليات بحلول عام 2030، وتوسيع قدراتها في مجال الدفاع الجوي والضربات بعيدة المدى، والبدء في اقتناء قدرة كبيرة في مجال الصواريخ والمدفعية.

أما فنلندا، فتهدف إلى تحديث دفاعاتها البرية، واقتناء مقاتلات من الجيل الخامس، وأنظمة للدفاع الجوي والصاروخي، وفرقاطات من فئة بوهمانما (Pohjanmaa)، ووحدات ساحلية، إلى جانب التركيز على قدرات النيران العميقة والضربات بعيدة المدى.⁴²

في حين تُعدّ النرويج الدولة الأكثر تركيزاً على هيكل القوات ذي التوجه البحري من بين جميع الدول التي شملتها الوثائق محل الدراسة. فهي تخطط لاقتناء خمس فرقاطات جديدة للحرب المضادة للغواصات (DSH / ASW)، ومروحيات بحرية للحرب المضادة للغواصات، وخمس غواصات جديدة، وأنظمة للمراقبة البحرية بعيدة المدى، إلى جانب أنظمة للدفاع الجوي متوسط وبعيد المدى، وأنظمة للضربات الدقيقة بعيدة المدى للقوات البرية.⁴³ كما يهدف الجيش النرويجي إلى نشر ثلاث ألوية كاملة في المجموع.⁴⁴

أما المجموعة الثانية من الدول متوسطة الحجم، فتعمل على بناء الحجم المطلوب من القوات بطريقة مختلفة. فبدلاً من الاعتماد على مزيج من القوات المهنية والمجندين إلزامياً، تستهدف هذه الدول نشر جيوش مهنية بالكامل. غير أنها، تحت ضغط تهديد الحرب عالية الكثافة، تعيد هيكلة منظوماتها باتجاه خدمة عسكرية أوسع قاعدة، إما من خلال تطوير نماذج جديدة للخدمة العسكرية، وإما عبر إجراء نقاشات نشطة بشأن هذا الموضوع.

تُبرز التشيك نفسها بوصفها أوضح مثال على الانتقال التدريجي من جيش مهني إلى إعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية. وتؤكد التشيك على نهج شامل يضم الدولة والمجتمع بأسره، وتخطط لهيكل قواتها وفق سيناريو حرب دفاعية طويلة الأمد وعالية الكثافة ضد عدو متقدم تكنولوجياً.^{45,46} ويمتلك الجيش التشيكي حالياً هيكلًا مهنيًا بالكامل. إلا أن القيادة العسكرية في البلاد بدأت تدافع عن فكرة أن «نوعاً من الخدمة

العسكرية» سيصبح إلزاميًا في نهاية المطاف، رغم أن صانعي القرار السياسي يستبعدون هذه الفكرة في الوقت الراهن.⁴⁷

ويشكل حلف الناتو الأساس للدفاع التشيكي، إلا أن هذه الوثيقة، التي تُعدّ من أقدم النصوص التي شملتتها الدراسة، تعود إلى مرحلة سبقت التحولات المتسارعة في التوجه الإستراتيجي للولايات المتحدة خلال أواخر عام 2024.⁴⁸ ويتمثل الإسهام الأساسي الذي ستقدمه التشيك إلى حلف الناتو، وفقًا للوثيقة، في توفير لواء ميكانيكي، واستخدام أراضيها مركزًا لانتقال القوات الحليفة واستقبالها وعبرها.⁴⁹ وتشمل القدرات التي تخطط التشيك لاقتنائها أنظمة الدفاع الجوي البرية، والأنظمة غير المأهولة، والذخائر الدقيقة بعيدة المدى، والمقاتلات الأسرع من الصوت متعددة المهام من الجيل الجديد.⁵⁰

أما بلجيكا، فتُعدّ في إطار هذه المجموعة الدولة التي بدأت إعادة بناء قدراتها العسكرية انطلاقًا من أضعف قاعدة من حيث الإمكانيات. وتحدد وثيقة «الرؤية الإستراتيجية لعام 2025» هدف تحويل «قوة عسكرية صغيرة تركز على التدخلات العابرة للحدود» إلى قوة مسلحة راسخة تضع الردع والحروب عالية الكثافة - في صميم مهامها.⁵¹

ويؤطر هذا الهدف أيضًا بوصفه مسعى من جانب بلجيكا، من جهة، لتقليص اعتمادها الإستراتيجي على الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، لبناء ركيزة أوروبية قوية داخل حلف الناتو.⁵² ولتوفير الحجم المطلوب من القوات، تعمل بلجيكا، إلى جانب كوادرها المهنية الأساسية، على إطلاق نموذج للخدمة العسكرية التطوعية وتطبيق نظام لقوات الاحتياط على المستوى الإقليمي.⁵³

وتشمل أبرز خطط الاقتناء إنشاء منظومة دفاع جوي متعددة الطبقات، وشراء طائرات إضافية من طراز F-35، وبناء لواء ميكانيكي جديد،⁵⁴ في حين تستهدف زيادة عدد أفراد القوات المسلحة بنحو الثلث تقريبًا بحلول عام 2034.⁵⁵

تؤطر هولندا رؤيتها في إطار القول إن أوروبا «ليست في حالة حرب، لكنها لم تعد تعيش في سلام أيضًا»، من دون أن تحدد أي تهديد وجودي مباشر.⁵⁶ وفي الوقت نفسه، تعمل «الورقة البيضاء لعام 2024» على إعادة بناء قدراتها القتالية، بما في ذلك نشر كتيبة دبابات للمرة الأولى منذ عام 2011، إلى جانب اقتناء فرقاطات إضافية للحرب المضادة للغواصات (DSH)، ومروحيات (NH90)، وطائرات إضافية من طراز F-35.⁵⁷ كما تتجه البلاد تدريجيًا نحو نموذج جديد للخدمة العسكرية، من خلال الجمع بين سنة

خدمة عسكرية تطوعية، مستوحاة مباشرة من النموذج الإسكندنافي، واستبيان إلزامي استطلاعي موجه إلى الشباب.⁵⁸

وتعرّف هولندا دورها بوصفها مساهمًا صناعيًا وتكنولوجياً رفيع المستوى، وتضع الاستقلالية الأوروبية على أساس صناعي بدلاً من تأطيرها ضمن إطار سياسي بحث^{59,60} ويُخصّص جزء مهم من وثائق الإستراتيجية الهولندية لتقنيات الكم، والمواد الذكية، وتكنولوجيا الفضاء، وأجهزة الاستشعار، والأنظمة الذكية.⁶¹

أصحاب النهج الأقصى أو الدول الداعمة

في مراتب أدنى من القائمة، تأتي لاتفيا ولوكسمبورغ، وهما دولتان صغيرتا الحجم. ونظرًا إلى عدم قدرة أي منهما على نشر قدرات عسكرية واسعة النطاق في الميدان، فإنهما تتعاملان مع هذا القيد في اتجاهين متناقضين، تبعًا لمدى تعرضهما للتهديد.

وتُعدّ لاتفيا نموذجًا للنهج الأقصى، إذ يبنّي «مفهوم الدفاع لعام 2023» منظومة الدفاع على نموذج وطني شامل يجعل الأمن مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع بأسره.⁶² وفي عام 2023، أعادت لاتفيا العمل بنظام التجنيد الإلزامي من خلال مشروع قانون «خدمة الدفاع الوطني»، بهدف زيادة حجم قواتها بصورة ملموسة وتكوين احتياطات مدرّبة.⁶³

وتتمثل أولويات بناء القدرات لديها في الأولويات ذاتها التي تتبناها دول المواجهة، والتي تركز على كسب الوقت والحيلولة دون تمكين الخصم من بسط سيطرته على الأرض، وتشمل الدفاع الجوي والدفاع الساحلي، والمدفعية الصاروخية بعيدة المدى، والأنظمة غير المأهولة.⁶⁴ وتُضاف هذه القدرات إلى قوة تتألف من الوحدات المهنية، والحرس الوطني، وخدمة الدفاع الوطني، وقوات الاحتياط، كما تتمتع لاتفيا بثالث أعلى مستوى للإنفاق الدفاعي داخل حلف الناتو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.⁶⁵

ونظرًا إلى عدم قدرة لاتفيا على نشر الحجم العسكري المطلوب بمفردها، فإنها تعمل، بالتوازي مع تعبئة مجتمعتها، على إحكام ارتباط حلفائها بها. ويُعدّ وجود الفرقة الشمالية متعددة الجنسيات على الأراضي اللاتفية، إلى جانب المطالبة المستمرة بوجود لواء حليف دائم مزود بقوات واحتياطيات ومعدات وقدرات قتالية منتشرة مسبقًا، أمثلة واضحة على ذلك.⁶⁶

وعلى الطرف المقابل، تمثل لوكسمبورغ نموذجًا للدولة الدائمة. ونظرًا إلى صغر حجمها الذي لا يسمح ببناء قوة عسكرية واسعة النطاق، فإنها لا تسعى إلى إنشاء قدرات عسكرية شاملة، وإنما توجّه جهودها نحو مجالات نوعية ذات قيمة مضافة عالية، تتكامل بصورة وثيقة مع هياكل قوات الحلفاء، مثل الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، والفرق الطبية المتخصصة القابلة للانتشار، والمراقبة الجوية والبحرية، والمجالين الفضائي والسيبراني.⁶⁷ ولا تُعرّف إسهامات لوكسمبورغ، في السياق الوطني، على أساس تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنما تُحدّد بوضوح ضمن أطر ثنائية ومتعددة الجنسيات.⁶⁸

الاتجاهات المشتركة

تبرز في مجمل الوثائق التي شملتها الدراسة استنتاجان تحليليان رئيسان؛ أولهما يتمثل في العلاقة التقاطعية بين القدرات وكثافة التهديد. ففي حين يحدد الثقل الاقتصادي والموارد الحد الأقصى للقوة العسكرية التي تستطيع الدولة نشرها في الميدان، فإن مدى قربها من التهديد المُدرّك، ولا سيما قربها الجغرافي من روسيا، هو الذي يحدّد إلى أي مدى ستدفع هذه الدول بحدود قدراتها إلى أقصاها. وبطبيعة الحال، لا تمثل هذه العلاقة قانونًا صارمًا، وإنما تعبّر عن اتجاه قوي تمكن ملاحظته بين الدول الأوروبية. كما يمثل هذا الوضع نقطة الالتقاء بين جغرافيا التهديدات التي تناولها القسم الأول وتحليل القدرات الوارد في هذا القسم؛ إذ تحدد تركيبة كثافة التهديد والقدرات العسكرية الموقف العسكري الفعلي في الميدان.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في القواسم المشتركة بين هذه الوثائق؛ إذ تبرز في هذا السياق، ثلاثة عناصر تحظى بأوضح قدر من التقاسم: نقص القوى البشرية، وتراجع دور الولايات المتحدة في الدفاع عن أوروبا، والحاجة إلى منظومات متكاملة للدفاع الجوي والصاروخي، إلى جانب قدرات الضربات الدقيقة بعيدة المدى.

وقد أدت فترة السلام النسبي التي عاشتها أوروبا إلى إلغاء العديد من الدول الأوروبية التجنيد الإلزامي والانتقال إلى قوات مهنية أصغر حجمًا. وأسفر ذلك، إلى جانب الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في القارة، عن نقص متفاقم ومستدام في القوى البشرية. وتشير الجيوش المهنية إلى أزمة في استقطاب الأفراد لم تتمكن من معالجتها بصورة كاملة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تسجل المملكة المتحدة انخفاض حجم قواتها العاملة من نحو 311 ألف فرد في نهاية الحرب الباردة إلى 136 ألفًا حاليًا، وتوضح أن زيادة هذا العدد تعتمد بصورة كاملة على توافر التمويل.⁶⁹

أما الدول التي تطبق نظام التجنيد الإلزامي، فتعكس صورة مختلفة؛ إذ لا تواجه أزمة في استقطاب الأفراد بقدر ما تعكس «عرضاً للقوى البشرية» تعمل على توسيع نطاقه بصورة واعية ومخططة، كما يتضح في حالة السويد التي رفعت عدد المجندين سنوياً من 10 آلاف إلى 14 ألفاً.⁷⁰

وتبرز إيطاليا هنا بوصفها حالة استثنائية، إذ لا يتمثل العامل المقيد أمامها في محاولة توسع تعجز عن استكمال ملاكاتها، وإنما في خفض حجم القوات الذي تفرضه القوانين، إلى جانب شيخوخة بنيتها العسكرية.⁷¹

أما ألمانيا، فتقدم المثال الأكثر دلالة في هذا السياق. فعلى الرغم من أنها تخطط لأكثر توسع في حجم قواتها مقارنةً بالدول الأخرى ضمن المجموعة محل الدراسة، فإنها تواجه مشكلات كبيرة في استقطاب الأفراد. بل إن الأمر بلغ حد الإشارة إلى وجود خطة مستقلة لنمو القوى البشرية، مخصصة لبحث كيفية معالجة القوات المسلحة الألمانية لهذه التحديات.⁷²

وفي إطار هذا الهدف التوسعي، أدخلت ألمانيا نظاماً جديداً للخدمة العسكرية التطوعية. إلا أنه، خلال الأشهر الستة التي أعقبت إطلاق نظام الخدمة العسكرية الجديد وإرسال 298 ألف رسالة واستبيان إلى المرشحين المحتملين من الذكور للخدمة العسكرية، لم يتمكن الجيش في نهاية المطاف من تجنيد سوى 530 شخصاً.⁷³

تكشف الوثائق محل الدراسة، إلى جانب مسألة القوى البشرية، عن قاسم مشترك آخر يتمثل في تراجع دور الولايات المتحدة. ويبدو أن التصور المتعلق بانحسار الوجود العسكري الأمريكي مستقل، إلى حد كبير، عن تحركات إدارة ترامب الثانية؛ إذ تسجل الوثائق الصادرة في عامي 2023 و2024 بالفعل التحول في الأولويات نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتتوقع تراجع دور الولايات المتحدة في الدفاع عن أوروبا، وتدعو إلى إسباغ طابع أوروبي متزايد على أمن القارة ودفاعها. غير أنه من المؤكد أيضاً أن إدارة ترامب الثانية قد سرّعت هذه العملية بصورة واضحة ورفعت مستوى حالة التأهب حيالها. وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب الأمريكي سيُبحث بمزيد من التفصيل في القسم الثالث، فإن هذا الوضع يمثل بالفعل أحد أقوى الدوافع وراء إعادة التسليح الأوروبية. وينقسم مصدر هذه الاتجاهات المشتركة في بناء القدرات إلى مسارين رئيسيين:

يتشكل بعض هذه الاتجاهات من أعلى إلى أسفل، فعلى سبيل المثال تفرض منظومة الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة (IAMD) على الحلفاء تعزيز هذا المجال، بموجب «المفهوم الإستراتيجي لحلف الناتو لعام 2022». كما تتزايد تدريجياً، عبر مسار مماثل، أهداف زيادة إنتاج الذخائر وتوسيع نطاق القاعدة الصناعية، على غرار منظومة الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة. ويتزايد تركيز الاتحاد الأوروبي على هذه المسألة بصورة ملحوظة، بدءاً من وثيقة «البوصلة الإستراتيجية لعام 2022»، مروراً بالمبادرات المتعلقة بالذخائر والمشتريات المشتركة، وصولاً إلى تقرير التقدم المحرز لعام 2024.

أما الجزء الآخر من أهداف بناء القدرات، فيتطور من أسفل إلى أعلى. فلم تفرض لا منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولا الاتحاد الأوروبي التوجه نحو أنظمة الضربات الدقيقة بعيدة المدى والأنظمة غير المأهولة، وهي قدرات ورد ذكرها في جميع الوثائق تقريباً التي شملتها الدراسة. ويعكس اتجاه الدول نحو التقارب في هذه المجالات الدروس المستخلصة من الحرب في أوكرانيا، والهجمات الصاروخية المتبادلة التي شاركت فيها إيران، فضلاً عن تداعيات أي صراع محتمل في آسيا.

ويُعدّ التجنيد الإلزامي المثال الأكثر وضوحاً وملموسية على العمليات التي تتطور من أسفل إلى أعلى؛ إذ إنه لا يرد في أي من وثائق الحلف، وقد تركّ بالكامل للمبادرات الوطنية، ومع ذلك بدأ العديد من الدول التي انتقلت سابقاً إلى جيوش «مهنية بالكامل» بالعودة إلى نظام التجنيد الإلزامي بمبادرة منها.

في نهاية المطاف، تفرض القيود الهيكلية التي تواجهها قدرات الدول منفردةً على هذه الدول مواجهة حقيقة صارخة مفادها أن جهود إعادة التسليح على المستوى الوطني وحده لا تكفي، لا للتعامل مع مصفوفة التهديدات المتشظية، ولا للاستجابة للانسحاب العسكري الأمريكي الذي يلوح في الأفق. وتدفع هذه الحقيقة الحتمية أوروبا إلى تجاوز حدود الإستراتيجيات العسكرية الوطنية، وتجعلها مضطرة إلى البحث عن أطر أمنية جماعية وشاملة، بما يمهد الطريق أمام العضلات المؤسسية والسيناريوهات التي سيتناولها القسم التالي من المقالة.

السيناريوهات والبنية الأمنية والقدرات

تناول القسم الثاني الاستجابات العسكرية الوطنية للدول الأوروبية كلّ على حدة، أما هذا القسم فيتساءل عما تعنيه هذه الاستجابات مجتمعةً. فالقوات التي تحددها هذه

الإستراتيجيات لا تتولى الدفاع عن القارة بمفردها، وإنما وُضعت هذه الإستراتيجيات في ظل تحالف أمريكي يتجه، بصورة متزايدة، نحو آسيا ونصف الكرة الغربي. وقد عبّر الرئيس إيمانويل ماكرون عن هذه النتيجة بأكثر الصور إثارة، حين حذر قائلاً: «أوروبا اليوم قابلة للموت، ويمكن أن تموت».⁷⁴

وينبثق عن هذا القلق المشترك ردّان أساسيان؛⁷⁵ يتمثل الأول في الإبقاء على حلف الناتو بوصفه الإطار الرئيس، مع تحميل أوروبا نصيباً أكبر من أعباء الدفاع. أما الثاني، فيتمثل في أن تبني أوروبا مقوماتها الذاتية من خلال الاتحاد الأوروبي واتلافات الدول الراغبة.

وتؤطر جميع الوثائق الهدف النهائي باعتباره إقامة ركيزة أوروبية أقوى داخل حلف الناتو، في حين يبرز الاختلاف الأساسي بينها لا بوصفه اختلافاً في مستوى الالتزام بالحلف، وإنما اختلافاً في الدرجة والأدوات.⁷⁶ وفي نهاية المطاف، فإن ما يميز هذين النهجين عن بعضهما لا يتمثل في الخطاب، وإنما في القدرات.

أوروبا أقوى داخل ناتو أقوى

يمثل المسار الأول نهج الاستمرارية؛ إذ تعرض الوثائق، بصورة تكاد تكون استثنائية في اتساقها، حلف الناتو بوصفه أساساً للدفاع الوطني. وتصف التشيك العضوية الكاملة في الحلف بأنها ضمان «لنظام يوفر ردّاً فعالاً، وجاهزية، ودفاعاً جماعياً»؛ فيما تصف إيطاليا الحلف بأنه «الركيزة الأساسية للأمن الوطني والأوروبي-الأطلسي». أما لاتفيا، التي تعدّ الوجود المعزز للقوات الحليفة أمراً حيويّاً لأمنها، فتصف الدفاع الجماعي للناتو بأنه «أقوى أداة للردع».⁷⁷

وتحوّل المملكة المتحدة هذا التوجه إلى عقيدة، إذ تجعل من مبدأ «الناتو أولاً» المبدأ المحدّد لوثيقتها، مع التأكيد في الوقت نفسه أن ذلك لا يعني «الناتو فقط».⁷⁸ وفي يونيو/حزيران 2025، اتفق الحلفاء في لاهاي على إنفاق 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، على أن تجري مراجعة هذا الالتزام عام 2029؛ بحيث يُخصّص 3.5 نقطة مئوية للدفاع الأساسي، وما يصل إلى 1.5 نقطة مئوية لتعزيز القدرة على الصمود والبنية التحتية.⁷⁹

وجاء هذا القرار في أعقاب الوضع الذي أظهر، خلال قمة واشنطن قبل عام، أن أكثر

من ثلثي الحلفاء كانوا قد بلغوا بالفعل الحد الأدنى السابق البالغ 2%⁸⁰ وقد لخص وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس جوهر المساومة التي رافقت تحديد هذه الأرقام بقوله: «لكي نحافظ على الناتو تحالفًا عابرًا للأطلسي، ينبغي أن نجعله أكثر أوروبية».⁸¹

وتكمن نقطة الضعف في هذه الإستراتيجية في التراجع التدريجي للجانب الأمريكي من الحلف، حتى مع استمرار أوروبا في زيادة دعمها المالي. ففي أكتوبر/ تشرين الأول 2025، رفضت واشنطن تجديد لواء متناوب متمركز ضمن الجناح الشرقي لحلف الناتو في رومانيا، وهذا أدى إلى خفض وجودها العسكري هناك بنحو عدة مئات من الجنود.⁸²

ونظرًا إلى أن الالتزام يمتد حتى عام 2035، ويتضمن مراجعة في عام 2029، فضلًا عن حصول إسبانيا بالفعل على إعفاء من هذا الالتزام، فإن التعهد المعلن يبدو في الواقع، أقل صرامة مما قد يوحي به ظاهريًا.⁸³ ويدعو المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) الحلفاء إلى الاستعداد لاحتقال التخلي الأمريكي خلال نافذة زمنية تمتد من خمس إلى سبع سنوات، وهي الفترة التي يُقدَّر فيها خطر العدوان الروسي بأنه الأعلى.⁸⁴ وفي الواقع، تقرر الإستراتيجية الألمانية نفسها بهذه النقطة، إذ توطر الحشد العسكري الألماني بوصفه وسيلة لـ «تخفيف العبء عن الولايات المتحدة».⁸⁵

الركيزة الأوروبية

لا تنتظر الإستراتيجية الثانية واشنطن، بل تسعى إلى بناء الركيزة التي ظلت أوروبا تستند إليها لعقود من خلال الولايات المتحدة، وذلك عبر مسارين متوازيين؛ يتمثل المسار الأول في الاتحاد الأوروبي. وتُعدّ فرنسا، التي تنظر إلى المرحلة الراهنة بوصفها لحظة تحول، وتعلن صراحةً عن «أفضلية أوروبية» في مجال المشتريات والتوريد الدفاعي، المحرك الرئيس لهذه العملية.⁸⁶

أما هولندا، فتحوّل الفكرة نفسها إلى مسار صناعي، إذ تعرّف دورها بأنه الإسهام في «استقلالية إستراتيجية أوروبية معززة في مجالي الأمن والدفاع».⁸⁷ وفي الوقت الذي أنشأت فيه «البوصلة الإستراتيجية لعام 2022» قدرة للانتشار السريع تصل إلى خمسة آلاف جندي، تعهّدت خطة المفوضية «الاستعداد 2030» (Readiness 2030)، التي أُطلقت في مارس/ آذار 2025، بتعبئة ما يقارب 800 مليار يورو، من خلال أداة القروض المسماة «SAFE»، البالغة قيمتها 150 مليار يورو.⁸⁸

وتُعدّ الأهداف الصناعية التي أعقبت ذلك المعيار الحقيقي لقياس الاستقلالية؛ إذ

يُطلب من الدول الأعضاء شراء نصف معداتها من داخل أوروبا، وأن يتم بحلول عام 2030 توفير 40% منها بصورة مشتركة.⁸⁹

وتكمن الصعوبة الحقيقية في الفجوة القائمة بين هذه الأهداف والقدرة العملية على تحقيقها. فوفقاً لبيانات المفوضية نفسها، جاء نحو 78% من المعدات التي اشترتها دول الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الستة عشر الأولى التي أعقبت الغزو من خارج الاتحاد، وكانت 63% منها من الولايات المتحدة. كما تُظهر البيانات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة على المدى الأطول أن الموردين الأمريكيين استحوذوا، خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، على نحو 64% من واردات الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو.⁹⁰

ويؤدي وجود أكثر من 170 نظاماً تسليحياً منفصلاً في الخدمة داخل أوروبا، مقارنةً بنحو 30 نظاماً في الولايات المتحدة، إلى حرمان القارة من الحجم الصناعي اللازم لإنتاج المعدات المطلوبة بالكميات التي تقتضيها احتياجاتها الدفاعية.⁹¹ ومن بين الشروط المفقودة وجود سوق أوروبية موحدة ومتكاملة للدفاع؛ إذ إن غياب هذا الشرط يتيح استمرار تسرب الأموال المخصصة حديثاً للدفاع إلى خارج الاتحاد.⁹²

وتتجلى هذه المفارقة بأوضح صورها في صندوق «SAFE» نفسه، الذي تُعدّ بولندا أكبر مستفيد منفرد منه، بحصولها على نحو 44 مليار يورو.⁹³ فجزء كبير من مشتريات بولندا القياسية يتجه إلى منصات أمريكية وكورية جنوبية جرى التعاقد عليها بالفعل.⁹⁴

ومع ذلك، حتى عندما يتعاون الأوروبيون معاً، فإن النتائج غالباً ما تكون مخيبة للآمال. فقد أخفقت مجموعة من الشراكات الفرنسية-الألمانية أو اقتربت من حافة الإخفاق.⁹⁵ وهكذا، وعلى الرغم من أن الاستقلالية الأوروبية قد حظيت بالتمويل ووُضعت أهدافها على الورق، فإنها لا تزال اليوم أقرب إلى التزام صناعي موجه إلى عقد الثلاثينيات من كونها قدرة متاحة ومتحققة على أرض الواقع.

ائتلاف الدول الراجعة

يُتسم المسار الثاني للاعتماد على الذات بسرعة أكبر ومرونة أعلى. ففي الوقت الذي يتحرك فيه الاتحاد الأوروبي من خلال التوافق، تتدخل مجموعات أصغر من الدول الراجعة والقادرة على التحرك. وقد حوّلت المملكة المتحدة هذا التوجه إلى خيار مؤسسي واضح، من خلال تبني «التعاون ضمن أطر محدودة العضوية، بما في ذلك قوة الاستطلاع

المشتركة (JEF) وصيغتي E3 و E5»، كما تنظر إلى قوة الاستطلاع المشتركة، المؤلفة من عشر دول، بوصفها «ائتلافًا قادرًا وقائمًا على أساس الرغبة» في منطقة الشمال.⁹⁶

وفي عام 2025، حافظت المملكة المتحدة على تفعيل هذا الإطار من خلال تنفيذ أكبر مناورة لقوة الاستطلاع المشتركة في ذلك العام، بمشاركة دول إسكندنافية وبلطيقية.⁹⁷ كما أتاح إنشاء شراكة رسمية للأمن والدفاع بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في مايو/ أيار 2025 مسارًا لعودة بريطانيا، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، إلى الانخراط في الدفاع عن القارة، بالتزامن مع تعميق السويد وفنلندا للتعاون الإسكندنافي.⁹⁸

أما المخرج الأكثر وضوحًا وملمسًا، فيتمثل في الائتلاف الذي تشكل حول أوكرانيا، والذي تتولى المملكة المتحدة وفرنسا قيادته المشتركة من مقر قيادة موحد، وقد صُمم ليكون قوة ضمان في حال التوصل إلى وقف محتمل لإطلاق النار.⁹⁹ وقد أقرّ الائتلاف بصراحة بأن وجوده في هذا السياق يظل مرتبطًا بالدعم الأمريكي، ولذلك مارس ضغوطًا على الولايات المتحدة لتوفير الدعم الجوي والاستخباراتي.¹⁰⁰

وتدعم تركيا المكوّن البحري للائتلاف من خلال قيادته من مقر في إسطنبول، مستفيدةً من موقعها المهيمن على البحر الأسود، الذي لا تستطيع أي قوة من دول أوروبا الغربية الوصول إليه من دونها.¹⁰¹ ومع ذلك، لا يزال هذا الائتلاف يعتمد بصورة عامة على القدرات الأمريكية الداعمة في مجالات الانتشار الاستراتيجي، وقمع الدفاعات الجوية المعادية، والاستخبارات، والذخائر. أما انتشار المجموعات المتداخلة، فإنه يخلق تحديدًا خطر التجزؤ الذي كان يُراد تجنبه.

المظلة النووية

يقف تحت كلا المسارين ضمانٌ لم تضطر أوروبا قط إلى توفيره بمفردها. فما يزال حلف الناتو يعتمد في نهاية المطاف، على القوات الإستراتيجية الأمريكية، التي يصفها مفهومه الإستراتيجي بأنها «أسمى ضمان لأمن الحلف».¹⁰² وقد ازدادت الشكوك المتعلقة بموثوقية هذه المظلة بفعل إدارة أمريكية يصعب التنبؤ بتوجهاتها، فيما تحاول أوروبا سد هذه الفجوة بحذر.¹⁰³

وتؤكد المراجعة الإستراتيجية الفرنسية مجددًا أن المصالح الحيوية الفرنسية باتت تحمل بُعدًا أوروبيًا، كما تسجل عرض فرنسا في مارس/ آذار 2025، إجراء حوار إستراتيجي بشأن حماية الحلفاء الأوروبيين، في حين تظل سلطة اتخاذ قرار الإطلاق

حصراً بيد الجانب الفرنسي. وفي الوقت نفسه، يؤكد قانون البرمجة العسكرية توجه البلاد نحو زيادة حجم ترسانتها النووية.¹⁰⁴

وتتحرك المملكة المتحدة بالتوازي مع ذلك، إذ تعهدت بتخصيص 15 مليار جنيه إسترليني لتطوير رأس حربي سيادي جديد، وأبقت قوة الردع النووي البريطانية مخصصة لحلف الناتو. كما عززت تقاربها مع فرنسا من خلال إعلان صدر عام 2025 يؤكد أنه «لا يوجد تهديد بالغ الخطورة يواجه أوروبا من شأنه ألا يستدعي ردًا من دولتنا».¹⁰⁵

يتزايد الطلب السياسي في هذا السياق، فقد صرّح المستشار الألماني فريدريش ميرتس بأن ألمانيا «ينبغي أن تجري مباحثات مع البريطانيين والفرنسيين بشأن ما إذا كان تقاسم القدرات النووية، أو على الأقل توفير ضمانات نووية من جانب المملكة المتحدة وفرنسا، يمكن أن ينطبق علينا أيضًا»¹⁰⁶، فيما تحدث رئيس الوزراء البولندي عن «إجراء محادثات جادة مع الفرنسيين بشأن أفكار إنشاء مظلة نووية فوق أوروبا».¹⁰⁷

ومع ذلك، ففي مقابل القوات الإستراتيجية الروسية المنتشرة، التي تضم نحو 1,700 رأس نووي، تمتلك فرنسا والمملكة المتحدة نحو 290 و225 رأساً نووياً على التوالي. كما تفتقر الدولتان إلى الخيارات النووية الأقصر مدى التي تنشرها الولايات المتحدة، ولن تتنازلا عن آليات اتخاذ القرار الخاصة بهما. وقد دفع هذا الوضع المحللين إلى الاستنتاج بأن هاتين الدولتين لن تتمكنوا، في المدى القريب، من أن تحلّا بصورة كاملة محل المظلة النووية الأمريكية.¹⁰⁸

من البنية متعددة المستويات إلى الإستراتيجية

إن البنية الأمنية التي تتبلور في الواقع ليست خياراً واحداً بقدر ما هي منظومة متعددة المستويات. فحلف الناتو يظل الإطار القانوني والتخطيطي، بينما يعمل الاتحاد الأوروبي على بناء القاعدة الصناعية التي تستند إليها هذه المنظومة، وتوفر ائتلافات الدول الراغبة القوة التنفيذية التي تعجز الهياكل الكبرى عن تحريكها بالسرعة ذاتها، في حين ترفع الشراكة النووية الفرنسية-البريطانية عتبة الردع التي تستند إليها هذه المستويات جميعاً.

وعليه، فإن عبارة «أوروبا أقوى داخل ناتو أقوى»، التي ستُطرح في قمة أنقرة، لا تمثل مجرد شعار، بل تصف هذه البنية متعددة المستويات على وجه التحديد. غير أن شروط هذا الترتيب تحددها موازين القدرات، ومن ثم فإن الإجابة الصريحة عن السؤال الذي يُطرح هذا القسم هي: «الاعتماد».

ومن المؤكد أن أوروبا تمتلك أدوات لتحقيق قدر من الاستقلالية، وأن هذه الأدوات آخذة في التوسع؛ إلا أن الأموال لا تزال تتدفق إلى المصانع الأمريكية، ولا تزال الائتلافات بحاجة إلى القدرات الأمريكية الداعمة، كما أن الضمانة النووية لم تصبح قادرة بعد على الاعتماد على نفسها بصورة كاملة. وفي الوقت الراهن، لا يتمثل الهدف الواقعي في تحقيق استقلالية كاملة، وإنما في اتباع إستراتيجية تهدف إلى تقليص الاعتماد بصورة مدروسة وتدرجية، في ظل استمرار الدعم الأمريكي، وبقاء نافذة التحذير التي حددتها أجهزة الاستخبارات الأوروبية لنهاية العقد مفتوحة. وفي هذا السياق، ستكون قمة أنقرة اختباراً حقيقياً لمدى استمرار الاعتماد الأوروبي-الأمريكي وقدرة أوروبا على تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية.

خاتمة

تُبرز هذه الدراسة ثلاثة استنتاجات رئيسة بشأن النقاشات المتعلقة بالبنية الأمنية الأوروبية؛ يتمثل الاستنتاج الأول في أن التوافق القاري بشأن روسيا، الذي يبدو واضحاً عند القراءة السطحية لوثائق الإستراتيجية الصادرة بعد عام 2022، يتبين عند الفحص الدقيق أنه ينقسم إلى ثلاثة مجموعات أمنية فرعية مختلفة على المستوى الإقليمي.

فبالنسبة إلى فنلندا وإستونيا، لا يُنظر إلى احتمال وقوع هجوم روسي تقليدي باعتباره مجرد تجريد إستراتيجي، وإنما بوصفه مسألة تدرج مباشرة ضمن التخطيط العملياتي. أما ألمانيا والدنمارك، فتؤطران التهديد ذاته باعتباره تحدياً منهجياً يمكن التعامل معه من خلال مؤسسات الردع وآلياته. في المقابل، لا تسجل إيطاليا وإسبانيا روسيا حتى بوصفها مصدرًا رئيسًا للقلق بالدرجة ذاتها، وإنما تركزان بدلاً من ذلك على ضغوط الهجرة، وعدم الاستقرار في منطقة الساحل، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط.

وتشير هذه الاختلافات بصورة مباشرة إلى وجود تنافس حول كيفية تخصيص موارد الناتو والاتحاد الأوروبي، والقدرات التي ينبغي منحها الأولوية، ومن ستكون رؤيته للتهديد هي التي ستحدّد الأجندة الجماعية.

أما الاستنتاج الثاني، فيتمثل في أن إدراك التهديد، بمفرده، لا يكفي لتفسير ما تقوم الدول الأوروبية ببناءه فعلياً من قدرات، إذ يظل تأثيره محدوداً نسبياً في هذا الصدد. فالثقل الاقتصادي والقدرة الصناعية يمثلان القيود الفعلية الأكثر إلزاماً. فلتأني، الواقعة على الجناح الشرقي التي يقترب إنفاقها الدفاعي من 3.5% من ناتجها المحلي الإجمالي،

تعمل على تعظيم كل ما يمكنها تعبئته وتسخيرها. وفي المقابل، تقوم ألمانيا، التي تمتلك موارد أكبر بكثير لكنها أقل تعرضاً للتهديد وجودي مباشر، ببناء قاعدة أوسع من القدرات دون الشعور بالمستوى ذاته من الإلحاح.

وبينما يحدد محور القدرات الحد الأعلى لما تستطيع الدولة تحقيقه، تحدد كثافة التهديد المُدرَك مدى قوة اندفاع الدولة نحو ذلك الحد الأقصى.

أما الاستنتاج الثالث، فهو الأكثر أهمية فيما يتعلق بما ستم مناقشته في قمة أنقرة. فالبنية الجماعية التي تعمل أوروبا على تشكيلها، والمتمثلة في استمرار إطار الناتو المدعوم بالأهداف الصناعية للاتحاد الأوروبي والائتلافات محدودة العضوية بقيادة المملكة المتحدة، ليست إستراتيجية متكاملة بقدر ما هي منظومة متعددة المستويات من الأدوات المتداخلة.

وتؤدي كل طبقة من هذه الطبقات وظيفة حقيقية في سد فجوة محددة؛ إذ يوفر الحلف الإطار القانوني والتخطيطي، بينما تهدف أداة «SAFE» التابعة للاتحاد الأوروبي وأهداف الإستراتيجية الصناعية الدفاعية الأوروبية (EDIS) إلى بناء القاعدة الصناعية، في حين توفر قوة الاستطلاع المشتركة (JEF) والائتلاف المعني بأوكرانيا القدرة على التحرك العملياتي.

غير أن هذه الطبقات لا تتكامل فيما بينها بصورة سلسلة. فبولندا، التي تحصل على الحصص الكبرى من صندوق «SAFE» تنفق جزءاً غير متناسب من ميزانيتها على منصات أمريكية وكورية جنوبية. كما أن الشراكة النووية الفرنسية-البريطانية، التي تمثل تطوراً حقيقياً، لا تغطي سوى نحو 515 رأساً نووياً في مجموعها، في مقابل قوة إستراتيجية روسية تضم ما يقارب 1,700 رأس نووي، فضلاً عن أنه لا باريس ولا لندن مستعدتان للتنازل عن قرار استخدام السلاح النووي. وفي كل طبقة من هذه المنظومة، يسبق خطاب الاستقلالية بكثير الواقع الذي تكشفه بيانات المشتريات الفعلية.

يلخّص الجدول أدناه مجموعة البيانات الكاملة التي تشمل اثنتي عشرة دولة. وتُظهر الصورة المستخلصة من الجدول أن القارة لا تسير باتجاه الاستقلال الإستراتيجي، بل على العكس من ذلك، تكشف عن قارة تفاوض على شروط اعتماد أكثر عدالة وتوازناً.

الجدول 1: أوضاع الدفاع الأوروبية؛ مجموعة التهديد، ونموذج القوة، ومسار الاستقلالية

الدولة	مجموعة التهديد	نموذج القوات	أولويات القدرات الرئيسية	الاعتماد على الولايات المتحدة	مسار الاستقلالية
ألمانيا	أولوية روسيا	قوات شاملة الطيف (في مرحلة إعادة البناء)	الضربات الدقيقة بعيدة المدى، IAMD	مرتفع (التوريد)	التوجه نحو الأوربة ضمن حلف الناتو
المملكة المتحدة	طيف واسع	قوات شاملة الطيف (مع إعطاء الأولوية للناتو)	SSN-AUKUS، LRW، GCAP	مرتفع (عناصر الدعم)	العسكرة + الدور النووي
فرنسا	طيف واسع	قوات شاملة الطيف (مستقلة)	القدرات النووية، القوة البحرية، الطائرات المسيّرة	منخفض (ذاتي)	قوة دافعة للاستقلالية الإستراتيجية
إيطاليا	طيف واسع / جنوبية	قوات شاملة الطيف (متمحورة حول البحر المتوسط)	البنية التحتية البحرية، IAMD، الضربات بعيدة المدى	متوسط	سياسة محيط البحر المتوسط
فنلندا	أولوية روسيا	الدفاع الشامل + التجنيد الإلزامي	F-35، الطرادات، القوة النيرانية بعيدة المدى	متوسط	التكامل الإقليمي في الشمال الأوروبي - البلطيق

الدولة	مجموعة التهديد	نموذج القوات	أولويات القدرات الرئيسية	الاعتماد على الولايات المتحدة	مسار الاستقلالية
السويد	طيف واسع	الدفاع الشامل + التجنيد الإلزامي	القوات الهجومية الميكانيكية، المدفعية الصاروخية	متوسط	التكامل الإقليمي في الشمال الأوروبي - البلطيق
النرويج	أولوية روسيا	دفاع شامل (متمحور حول القدرات البحرية)	فرقاطات الحرب المضادة للغواصات ASW، الغواصات LRPG	مرتفع (بسبب الاستشعار والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ISR)	استمرار الاعتماد على الناتو، مع تركيز قطبي
هولندا	أولوية روسيا	قوات محترفة (في مرحلة إعادة البناء)	التكنولوجيا، الصناعة، الدبابات، F-35	مرتفع (التوريد)	السعي إلى الاستقلال الصناعي
بلجيكا	طيف واسع	قوات محترفة (في مرحلة إعادة البناء)	الدفاع الجوي المشترك، F-35، الطائرات المسيّرة	مرتفع	التكامل الأوروبي داخل الناتو
التشيك	أولوية روسيا	قوات محترفة (مع وجود نقاش حول التجنيد الإلزامي)	القوات الميكانيكية، IAMD، الطائرات المسيّرة	متوسط - مرتفع	مركز عبور/ لوجستيات

الدولة	مجموعة التهديد	نموذج القوات	أولويات القدرات الرئيسية	الاعتماد على الولايات المتحدة	مسار الاستقلالية
لاتفيا	أولوية روسيا	دفاع شامل بأقصى قدر ممكن	الدفاع الجوي، الدفاع الساحلي، MRL	حرج	تلبية متطلبات الحلفاء المتعلقة بالوجود العسكري
لوكسمبورغ	طيف واسع	قدرات متخصصة داعمة	ISR، الأنظمة الطبية، الأمن السبراني، الفضاء	مرتفع (في مجال الاتصالات)	أطر متعددة الأطراف فقط

فماذا يعني كل ذلك بالنسبة إلى قمة أنقرة؟ تنعقد القمة في وقت بلغت فيه الفجوة بين الطموحات التي تعلنها أوروبا وقدراتها المادية الفعلية أوسع مستوياتها منذ الحرب الباردة. ويُعدّ هدف الإنفاق الدفاعي البالغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي، الذي جرى التوافق عليه في لاهاي في يونيو/ حزيران 2025، إنجازاً سياسياً؛ إلا أن هذا الهدف يمتد إلى موعد بعيد نسبياً هو عام 2035، ويتضمن عملية مراجعة في عام 2029، فضلاً عن إعفاء دخل حيز التنفيذ فوراً لمصلحة إسبانيا. وفي غضون ذلك، أشارت واشنطن، من خلال سحبها بهدوء لواءً متناوباً من رومانيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، إلى أن تقليص الوجود العسكري الأمريكي لم يعد مجرد تهديد محتمل، بل إنه قد بدأ بالفعل.

وتضع التقديرات الاستخباراتية الأوروبية نافذة التهديد الروسي التقليدي تحديداً في الفترة التي لا تزال تفصل أوروبا بسنوات عن تحقيق أهداف الإنفاق المتفق عليها في لاهاي، أي في أواخر هذا العقد.

وبتقييم صريح، لن تتمكن أنقرة من حل هذا التوتر. فلا يمكن لأي قمة بمفردها أن تحوّل المواقف العسكرية الوطنية المتباينة إلى رؤية إستراتيجية موحدة. وتمثل أهم مسألة يمكن للقمة معالجتها في تحديد الشروط التي سيتقدم في ظلها «الاعتماد المنضبط». ويشمل ذلك تحديد القدرات الأوروبية التي ستحظى بالتمويل، وتحديد المدة التي ستظل فيها القدرات الأمريكية الداعمة لا غنى عنها، فضلاً عن معرفة ما إذا

كان بالإمكان إيجاد آليات جسر قادرة على إبقاء المجمعات الأمنية الثلاثة داخل الحلف: -الشرق ذو التهديد الوجودي، والجنوب ذو التحديات غير المتماثلة، والغرب ذو المقاربة الشاملة- ضمن إطار سياسي موحد.

وتتمثل المهمة النهائية، أي بناء القدرة على إقامة جسور بين إدراكات التهديد المتباينة، في اختبار سياسي ودبلوماسي بقدر ما هو اختبار عسكري. فالدول القادرة على الاضطلاع بهذه الوظيفة، من خلال إبقاء مجموعة الدول ذات الأولوية لروسيا ومجموعة دول الجناح الجنوبي ضمن حوار متواصل، من دون اختزال الأجندة الجماعية في أي منهما، تمثل أهم الأصول العملية للحلف في الطريق إلى هذه القمة. وسيكون مدى نجاح قمة أنقرة في إنتاج بنية مؤسسية داعمة لهذه الدول، أو اكتفاؤها بإصدار بيان جديد بلغة تخفي الانقسامات القائمة، أكثر حسماً لمسار الأمن الأوروبي من أي إعلان منفرد بشأن القدرات العسكرية.

الهوامش والمراجع

1. Ali Murat Kurşun, "The Dissolution Of The Rules Based Order: The Global Age Of Normlessness and Türkiye's Strategic Role", SETA Analysis, no: 97, (February 2026), <https://media.setav.org/en/file/2026/02/the-dissolution-of-the-rules-based-order-the-global-age-of-normlessness-and-turkiye-s-strategic-role.pdf>, (Access: 25 June 2026)
2. Utku Şimşek, "NATO leaders to gather in Ankara for alliance summit", Anadolu Agency, 24 June 2026, <https://www.aa.com.tr/en/world/nato-leaders-to-gather-in-ankara-for-alliance-summit/3976937>, (Access: 25 June 2026)
3. "Countdown to the NATO Summit in Ankara: priorities and expectations in 2026", European Policy Centre, 15 June 2026, <https://www.epc.eu/publication/countdown-to-the-nato-summit-in-ankara-priorities-and-expectations-in-2026/>, (Access: 22 June 2026)
4. "NATO Secretary General previews defence ministers' meeting: Building a stronger Europe in a stronger NATO", NATO, 17 June 2026, <https://www.nato.int/en/news-and-events/articles/news/2026/06/17/nato-secretary-general-previews-defence-ministers-meeting-building-a-stronger-europe-in-a-stronger-nato>, (Access: 20 June 2026)
5. Mitchell A. Orenstein, "Securitisation of EU policy: how Russia's invasion of Ukraine is changing Europe", Journal of European Public Policy, vol: 5, issue: 48, 2025, <https://www.tandfonline.com/doi/citedby/10.1080/13501763.2025.2497350?scroll=top&needAccess=true>

6. Nathalie Tocci & Jan Techau, "Can Europe Trust the United States Again?", Carnegie Endowment, 7 January 2026, <https://carnegieendowment.org/posts/2026/01/can-europe-ever-trust-the-united-states-again>, (Access: 19 June 2026)
7. Ali Mammadov, "If America Abandons Europe, Will the Continent Fragment or Unify?", War on the Rocks, 12 June 2025, (Access: 21 June 2026)
8. بهدف تقديم تحليل متين وحديث، يعتمد هذا التقرير على أحدث وثائق السياسات الأساسية المتاحة لكل دولة، ويصنفها ضمن فئتين رئيسيتين: تشمل الفئة الأولى الوثائق الصادرة عن كل من ألبانيا (2024)، والنمسا (2024)، والتشيك (2023)، والدنمارك (2023)، وإستونيا (2026)، وفنلندا (2026)، وفرنسا (2025)، وألمانيا (2023)، ولاتفيا (2023)، وهولندا (2023)، ومقدونيا الشمالية (2024)، والنرويج (2025)، والسويد (2024)، والمملكة المتحدة (2025). أما بولندا (2020) وإسبانيا (2021)، فتعود وثائقهما إلى فترة تسبق نقطة التحول في عام 2022 التي توتر مجموعة البيانات؛ ومع ذلك، لم تستبعد الدولتان، نظرًا إلى كونهما من بين أكثر الدول الأوروبية اكتظاظًا بالسكان، وتمثيلهما نسبة مهمة جدًا من إجمالي سكان القارة. أما الفئة الثانية، فتشمل، على وجه الخصوص، الرؤية الإستراتيجية للدفاع وخطة STAR في بلجيكا (2025 و2022)؛ ومفهوم تطوير القوات المسلحة 2035 في التشيك (2023)؛ وتقرير الحكومة حول الدفاع في فنلندا (2024)؛ وقانون البرمجة العسكرية LPM للفترة 2024-2030 في فرنسا (2026)؛ والإستراتيجية العسكرية والمفهوم العام للدفاع العسكري في ألمانيا (2026)؛ والمفهوم الإستراتيجي لقائد الدفاع وبرنامج DPP للفترة 2025-2027 في إيطاليا (2022 و2025)؛ ومفهوم الدفاع في لاتفيا (2023)؛ والتوجيهات الدفاعية 2035 في لوكسمبورغ (2023)؛ والكتاب الأبيض للدفاع وإستراتيجية D-SII للفترة 2025-2029 في هولندا (2024 و2025)؛ وخطة الدفاع طويلة الأجل للفترة 2025-2036، «الالتزام الدفاعي النرويجي» في النرويج (2024)؛ وتقرير لجنة الدفاع السويدية، (2024:6 Ds)؛ والمراجعة الإستراتيجية للدفاع في المملكة المتحدة (2025).. ونظرًا إلى أن إيطاليا لم تصدر إستراتيجية وطنية منفصلة للأمن، فقد جرى التعامل مع وثائقها الدفاعية باعتبارها الأساس لكل من إستراتيجيتها للأمن القومي وإستراتيجيتها العسكرية ضمن عملية الترميز. إضافة إلى ذلك، ولإدراج هذه الإستراتيجيات الوطنية ضمن سياق البنى المؤسسية الجماعية الأوسع، جرى دعم مجموعة البيانات بنصوص مؤسسية شاملة، من بينها البوصلة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي (2022 و2024) والمفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي (2022).
9. Beata Piskorska, "A Paradigm Shift: The Geopolitical Awakening of the European Union and Central and Eastern Europe States as Full-Fledged Security Actors in the Context of Russia's War in Ukraine", East European Politics and Societies, vol 40: issue: 1, 2026, <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/08883254251394658>, (Access: 23 June 2026)
10. Mehmet Salah Devrim, "Avrupa'nın Bölünmüş Güvenlik Aklı", Sabah Perspektif, 20 Haziran 2026, <https://www.sabah.com.tr/yazarlar/perspektif/mehmet-salah-devrim/2026/06/20/avrupanin-bolunmus-guvenlik-akli-ortak-dusman-farkli-cepheler>, (24 Haziran 2026)

11. تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة هي أن البيانات تُظهر مدى تكرار الإشارة إلى كل تهديد، لا مدى شدة اللغة المستخدمة في وصفه. وعليه، فإن التهديد الذي يُتناول بالتفصيل وبعبارات معتدلة يُسجل على أنه «مرتفع»، في حين أن التهديد الذي لا يُذكر إلا بإيجاز، رغم التعبير عنه بمصطلحات ذات طابع وجودي، يُسجل على أنه «منخفض». وبعبارة أخرى، فعلى الرغم من أن الإرهاب يُتناول بلغة أكثر حدة في بعض أجزاء الإستراتيجية النرويجية، فإن المصطلحات المرتبطة بالإرهاب لم يتردد سوى 10 مرات.
12. Mihai Chihai, "What Europe thinks about European security and defense", European Policy Center, 24 October 2024, <https://www.epc.eu/publication/What-Europe-thinks-about-European-security-and-defense/>, (Access: 24 June 2026)
13. Liana Fix, "Defending Europe if Russia Steps Out of the Gray Zone", Council on Foreign Relations, 24 February 2026, <https://www.cfr.org/articles/defending-europe-if-russia-steps-out-of-the-gray-zone>, (Access: 25 June 2026)
14. Abigail Miller, "A Matter of When, Not If: Potential Flash Points for Russia's Next Invasion of Eastern Europe", Georgetown Security Studies Review, 18 December 2025, <https://gssr.georgetown.edu/the-forum/regions/eurasia/a-matter-of-when-not-if-potential-flash-points-for-russias-next-invasion-of-eastern-europe/>, (Access: 20 June 2026)
15. Steven Blockmans, More Europe in defence – three pathways, Task Force Report, (CEPS, RUSI, Clingendael, IEP, Brussels: 2026), p. 10, <https://www.clingendael.org/publication/more-europe-defence-three-pathways>
16. Will Brown, Jana Kobzová, Nicu Popescu, José Ignacio Torreblanca, "From shield to sword: Europe's offensive strategy for the hybrid age", European Council on Foreign Relations, 6 March 2026, <https://ecfr.eu/publication/from-shield-to-sword-europes-offensive-strategy-for-the-hybrid-age/>, (Access: 25 June 2026).
17. Francesca Maremonti, "From the Indo-Pacific to the Enlarged Mediterranean: India's Economic Rise and Strategic Cooperation with the EU and Italy", Istituto Affari Internazionali, 4 August 2025, <https://www.iai.it/en/publications/c04/indo-pacific-enlarged-mediterranean>, (Access: 18 June 2026)
18. Luigi Scazzieri, "Europe should not forget the challenges to its South", Centre for European Reform, 22 September 2022, <https://www.cer.eu/publications/archive/policy-brief/2022/europe-should-not-forget-challenges-its-south>, (24 June 2026)
19. Nicolas Mazzucchi, "Naval rearmament, European perspectives", Fondation Robert Schuman, 2 May 2023, <https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0667-naval-rearmament-european-perspectives>, (23 June 2026)

20. Federal Ministry of Defence (Germany), "The Overall Concept of Military Defence: Military Strategy and Plan for the Armed Forces," Bonn: Federal Ministry of Defence, April 2026, pp. 3-4 (the first Bundeswehr Military Strategy)
21. Ibid. pp. 27-28
22. Oliver Towfigh Nia, "German Reservists' Association Urges Higher Age Limit to Strengthen Defense Capabilities," Anadolu Agency, 21.04.2026, <https://www.aa.com.tr/en/europe/german-reservists-association-urges-higher-age-limit-to-strengthen-defense-capabilities/3913542> (Access: 25.06.2026).
23. Federal Ministry of Defence (Germany), "The Overall Concept of Military Defence: Military Strategy and Plan for the Armed Forces," Bonn: Federal Ministry of Defence, Nisan 2026, p. 20 (deep precision strike) and p. 30 (air defence of all ranges).
24. Federal Ministry of Defence (Germany), "The Overall Concept of Military Defence: Military Strategy and Plan for the Armed Forces," Bonn: Federal Ministry of Defence, Nisan 2026, sec. 5, p. 19.
25. Ministry of Defence (UK), "Strategic Defence Review 2025: Making Britain Safer, Secure at Home, Strong Abroad," London: Ministry of Defence, 2025, p. 40
26. George Allison, "New British Nuclear Attack Subs to Start Build by Late 2020s," UK Defence Journal, 28.05.2026, <https://ukdefencejournal.org.uk/new-british-nuclear-attack-subs-to-start-build-by-late-2020s/> (Access: 25.06.2026).
27. Ministry of Defence (UK), "Strategic Defence Review 2025: Making Britain Safer, Secure at Home, Strong Abroad," London: Ministry of Defence, 2025, pp. 9, 23, 62, 116 (up to 7,000 long-range weapons; New Hybrid Navy and submarine production; the sixth-generation Global Combat Air Programme; homeland air and missile defence)
28. Ibid. p. 9
29. Présidence de la République, "Visit to the Île Longue Operational Base," Élysée, March 2, 2026, <https://www.elysee.fr/en/emmanuel-macron/2026/03/02/visit-to-the-ile-longue-operational-base>; General Secretariat for Defence and National Security (SGDSN), National Strategic Review 2025, (Paris: SGDSN, 2025), 7.
30. Ministère des Armées, Actualisation de la Loi de programmation militaire 2024-2030 (Paris: Ministère des Armées, 2026), Édito de Madame Catherine Vautrin, ministre des Armées et des Anciens combattants
31. Ibid. pp. 9-11
32. Ibid. pp. 12-13

33. Ibid. p. 30
34. Ministero della Difesa, "Documento Programmatico Pluriennale della Difesa per il triennio 2025-2027," Rome: Ministero della Difesa, 2025, p. 16; Italian Defence General Staff, "The Chief of Defence Strategic Concept," Rome: Stato Maggiore della Difesa, September 2022, pp. 3, 4.
35. Ibid. p. 5
36. Ibid. p. 4, 29.
37. Ibid. p. 27, 56.
38. Ibid. p. 14, 28, 56
39. Ibid. p. 15
40. Norwegian Ministry of Defence, "Norway introduced gender-neutral (universal) conscription in 2015, the first NATO member to do so (Storting decision of 14 Haziran 2013, in force from 2015)," Regjeringen.no, <https://www.regjeringen.no/en/topics/defence/> (Access: 25.06.2026).
41. Government Offices of Sweden, "Re-activation of enrolment and the conscription," Government.se, 02.03.2017, <https://www.government.se/articles/2017/03/re-activation-of-enrolment-and-the-conscription/> (Access: 25.06.2026).
42. Ministry of Defence (Finland), "Government Defence Report 2024," Helsinki: Ministry of Defence, 2024, <https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/166090>, pp. 40-44, 68-72, 90, 99 (modernisation of land defence; F-35 multi-role fighters; air and missile defence; Pohjanmaa-class corvettes / Squadron 2020; coastal troops; long-range fires) (Access: 25.06.2026).
43. Norwegian Ministry of Defence, "The Norwegian Defence Pledge: Long-Term Defence Plan 2025-2036," Oslo: Norwegian Ministry of Defence, 2024, <https://www.regjeringen.no/contentassets/0faae3f9efcf4c2fa0f43e2a15bfbc1d/en-gb/pdfs/the-norwegian-defence-pledge.pdf>, pp. 2, 8-10
44. Norwegian Ministry of Defence, "The Norwegian Defence Pledge: Long-Term Defence Plan 2025-2036," Oslo: Norwegian Ministry of Defence, 2024, <https://www.regjeringen.no/contentassets/0faae3f9efcf4c2fa0f43e2a15bfbc1d/en-gb/pdfs/the-norwegian-defence-pledge.pdf>, p. 10 (Access: 26.06.2026).
45. Ministry of Defence of the Czech Republic, "Defence Strategy of the Czech Republic 2023," Prague: Ministry of Defence, 2023, pp. 10-11
46. Ibid. p. 12
47. <https://www.czdefence.com/article/the-return-of-mandatory-military-service-in-the-czech-republic-is-not-imminent-but-it-will-come-into-effect-in-germany-from-the-new-year-while-poland-is-training-volunteers>

48. Ministry of Defence of the Czech Republic, "Defence Strategy of the Czech Republic 2023," Prague: Ministry of Defence, 2023, pp. 7-10
49. Ibid. p. 16, 8.
50. Ibid pp. 15-18
51. Belgian Ministry of Defence, "Strategic Vision of Defence 2025," Ministry of Defence, 2025, p. 4
52. Ibid. pp. 3-4
53. Ibid. p. 36
54. Ibid pp. C-27-28, C-23-27, C-15-19
55. Ibid p. A-1
56. Ministry of Defence (Netherlands), "Defence Strategy for Industry and Innovation (D-SII) 2025-2029," The Hague: Ministry of Defence, 2025, p. 4
57. Ministry of Defence (Netherlands), "Defence White Paper 2024: Strong, Smart, Together," The Hague: Ministry of Defence, 2024, p. 36
58. Ibid. p. 44
59. Ministry of Defence (Netherlands), "Defence Strategy for Industry and Innovation (D-SII) 2025-2029," The Hague: Ministry of Defence, 2025, p. 4; and Ministry of Defence (Netherlands), "Defence White Paper 2024: Strong, Smart, Together," The Hague: Ministry of Defence, 2024, p. 6.
60. Ministry of Defence (Netherlands), "Defence Strategy for Industry and Innovation (D-SII) 2025-2029," The Hague: Ministry of Defence, 2025, p. 4
61. Ministry of Defence (Netherlands), "Defence White Paper 2024: Strong, Smart, Together," The Hague: Ministry of Defence, 2024, p. 6; and Ministry of Defence (Netherlands), "Defence Strategy for Industry and Innovation (D-SII) 2025-2029," The Hague: Ministry of Defence, 2025, p. 6
62. Ministry of Defence of the Republic of Latvia, "The State Defence Concept," Riga: Ministry of Defence, 2023, p. 6.
63. Ministry of Defence of the Republic of Latvia, "The State Defence Concept," Riga: Ministry of Defence, 2023, p. 12, 17; see also Saeima of the Republic of Latvia, "Valsts aizsardzības dienesta likums (State Defence Service Law)," adopted 5 April 2023, <https://likumi.lv/ta/id/341210-valsts-aizsardzibas-dienesta-likums> (Access: 25.06.2026).
64. Ministry of Defence of the Republic of Latvia, "The State Defence Concept," Riga: Ministry of Defence, 2023, p. 12,

65. NATO, "Defence Expenditure of NATO Countries (2014–2025)," NATO Public Diplomacy Division, 2025, <https://www.nato.int/content/dam/nato/webready/documents/finance/def-exp-2025-en.pdf> (Access: 25.06.2026)
66. Ministry of Defence of the Republic of Latvia, "The State Defence Concept," Riga: Ministry of Defence, 2023, p. 13-14
67. Directorate of Defence (Luxembourg), "Luxembourg Defence Guidelines 2035," Luxembourg: Ministry of Foreign and European Affairs, 2023, pp. 9, 33-34, 49, 57
68. Ibid. Pp. 30, 40
69. Ministry of Defence (UK), "Strategic Defence Review 2025: Making Britain Safer, Secure at Home, Strong Abroad," London: Ministry of Defence, 2025, p. 33, 18
70. Swedish Defence Commission / Ministry of Defence, "Strengthened Defence Capability: Sweden as an Ally (English summary), Ds 2024:6," Stockholm: Ministry of Defence, 2024, p. 5
71. Ministero della Difesa, "Documento Programmatico Pluriennale della Difesa per il triennio 2025-2027," Rome: Ministero della Difesa, 2025, p. 102; and Tom Kington, "Italian Leaders Scramble to Reverse Military Headcount Shrinkage," Defense News, April 5, 2024, <https://www.defensenews.com/global/europe/2024/04/05/italian-leaders-scramble-to-reverse-military-headcount-shrinkage/>; Andrea Carli, "Crosetto: 'The Army Cannot Afford 49-Year-Old NCOs'; The Challenge to Lower the Average Military Age Begins," Il Sole 24 Ore, 25.06.2026, <https://en.ilsole24ore.com/art/crosetto-the-army-cannot-afford-49-year-old-non-commissioned-officers-challenge-to-lower-the-average-military-age-AFLDeqqD> (Access: 25.06.2026).
72. Neuer Wehrdienst: Freiwilliger Einsatz für Deutschlands Sicherheit", Bundeswehr, 19.12.2025, <https://www.bundeswehr.de/de/menschenkarrieren/neuer-wehrdienst> (Access: 25.06.2026)
73. Mario Kubina, "Neuer Wehrdienst: Das ist die Halbjahresbilanz", BR24, 25.06.2026, <https://www.br.de/nachrichten/deutschland-welt/neuer-wehrdienst-das-ist-die-halbjahresbilanz,VNZEN7f> (Access: 25.06.2026)
74. Secretariat-General for National Defence and Security (SGDSN), National Strategic Review 2025 (Paris: SGDSN, 2025), p. 17; Federal Ministry of Defence (Germany), Military Strategy (Berlin: BMVg, 2026), p. 20; Ministry of Defence (UK), Strategic Defence Review 2025: Making Britain Safer – Secure at Home, Strong Abroad (London: Ministry of Defence, 2025), pp. 13-14, 26.
75. Emmanuel Macron, "Europe Speech" (Second Sorbonne Speech), Élysée, 25 April 2024, <https://www.elysee.fr/en/emmanuel-macron/2024/04/24/europe-speech> (Access: 25.06.2026).

76. Secretariat-General for National Defence and Security (SGDSN), National Strategic Review 2025, (Paris: SGDSN, 2025), pp. 6, 30, 51-53; Ministry of Defence (Belgium), STAR Plan (Brussels: Ministry of Defence, 2022), p. 20
77. Ministry of Defence (Czech Republic), Czech Armed Forces Development Concept 2035 (Prague: Ministry of Defence, 2023), p. 15; Ministero della Difesa, "Documento Programmatico Pluriennale della Difesa per il triennio 2025-2027," Rome: Ministero della Difesa, 2025, p. 16; Ministry of Defence (Latvia), National Defence Concept (Riga: Ministry of Defence, 2023), pp. 13-14.
78. Ministry of Defence (UK), Strategic Defence Review 2025 (London: Ministry of Defence, 2025), p. 4.
79. North Atlantic Treaty Organization, The Hague Summit Declaration, 25 June 2025, <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2025/06/25/the-hague-summit-declaration>, (Access: 25.06.2026); NATO, "Defence Expenditures and NATO's 5% Commitment," <https://www.nato.int/en/what-we-do/introduction-to-nato/defence-expenditures-and-natos-5-commitment>, (Access: 25.06.2026)
80. NATO, Washington Summit Declaration, 10 July 2024, <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2024/07/10/washington-summit-declaration> (Access: 25.06.2026).
Boris Pistorius, keynote remarks, Munich Security Conference 2025, Federal Ministry of Defence (BMVg), February 2025, <https://www.bmvg.de/en/news/strengthening-nato-s-eastern-flank-means-strengthening-us-5586724> (Access: 25.06.2026).
81. J Boris Pistorius, keynote remarks, Munich Security Conference 2025, Federal Ministry of Defence (BMVg), February 2025, <https://www.bmvg.de/en/news/strengthening-nato-s-eastern-flank-means-strengthening-us-5586724> (Access: 25.06.2026). <https://www.washingtonpost.com/world/2025/10/29/romania-nato-us-troops-withdrawal/> (Access: 25.06.2026).
82. Jen Judson, "The US Draws Down Some Troops on NATO's Eastern Flank," Defense News, 29 October 2025, <https://www.defensenews.com/global/europe/2025/10/29/the-us-draws-down-some-troops-on-natos-eastern-flank/>; Emily Rauhala and Kate Brady, "U.S. to Withdraw Some Troops from Romania, NATO's Eastern Flank," Washington Post, 29 October 2025, <https://www.washingtonpost.com/world/2025/10/29/romania-nato-us-troops-withdrawal/> (Access: 25.06.2026).

83. Atlantic Council, “Experts React: NATO Allies Agreed to a 5 Percent Defense Spending Target,” *New Atlanticist*, 25 June 2025, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react/nato-allies-agreed-to-a-5-percent-defense-spending-target-in-a-low-drama-summit-now-what/> (Access: 25.06.2025).
84. European Council on Foreign Relations, *Making Defence European Again* (London: ECFR, 2025), <https://ecfr.eu/publication/making-defence-european-again/> (Access: 25.06.2025).
85. Federal Ministry of Defence (Germany), *Military Strategy* (Berlin: BMVg, 2026), p. 20.
86. SGDSN, *National Strategic Review 2025* (Paris: SGDSN, 2025), p. 7, 30; Ministry of the Armed Forces (France), *Actualisation de la Loi de programmation militaire 2024–2030* (Paris: Ministère des Armées et des Anciens combattants, 2026), p. 12.
87. Ministry of Defence (Netherlands), *Defence Strategy for Industry and Innovation (D-SII) 2025–2029* (The Hague: Ministry of Defence, 2025), p. 4, 10.
88. European External Action Service, *A Strategic Compass for Security and Defence*, March 2022, https://www.eeas.europa.eu/eeas/strategic-compass-security-and-defence-1_en (Access: 25.06.2025); European Commission, “Commission Unveils the White Paper for European Defence and the ReArm Europe Plan/Readiness 2030,” press release IP/25/793, 19 March 2025, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_793 (Access: 25.06.2025)
89. European Commission, *European Defence Industrial Strategy (EDIS) factsheet*, 5 March 2024, https://defence-industry-space.ec.europa.eu/eu-defence-industry/edis-our-common-defence-industrial-strategy_en (Access: 25.06.2026); European Parliamentary Research Service, *European Defence Industrial Strategy briefing*, EPRS_BRI(2024)762402, [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/762402/EPRS_BRI\(2024\)762402_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/762402/EPRS_BRI(2024)762402_EN.pdf) (Access: 25.06.2026)
90. “Bolstering European Defense in an Era of US Retrenchment: Insights from the Draghi Report,” *Georgetown Journal of International Affairs*, 9 April 2025, <https://gjia.georgetown.edu/2025/04/09/strengthening-european-defense-in-an-era-of-us-retrenchment-insights-from-the-draghi-report/> (Access: 25.06.2026); SIPRI, *Trends in International Arms Transfers*, 2024, March 2025, https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-03/fs_2503_at_2024_0.pdf (Access: 25.06.2026)
91. European Commission, “The economic impact of higher defence spending”, European Commission, May 2025, https://economy-finance.ec.europa.eu/economic-forecast-and-surveys/economic-forecasts/spring-2025-economic-forecast-moderate-growth-amid-global-economic-uncertainty/economic-impact-higher-defence-spending_en (Access: 25.06.2026)

92. Mario Draghi, The Future of European Competitiveness (European Commission, September 2024), summarised in “Europe’s Fragmented Defence Industry Needs Coordination to Avoid Supply Crisis-Draghi Report,” Euronews, 11 September 2024, <https://www.euronews.com/my-europe/2024/09/11/europes-fragmented-defence-industry-needs-coordination-to-avoid-supply-crisis-draghi-repor> (Access: 25.06.2026).
93. Poland Allocated Largest Share of New EU Defence Programme, with €44bn in Loans,” Notes from Poland, 9 September 2025, <https://notesfrompoland.com/2025/09/09/poland-allocated-largest-share-of-new-eu-defence-programme-with-e44bn-in-loans/> (Access: 25.06.2026)
94. International Institute for Strategic Studies, “Europe’s Defence Procurement since 2022: A Reassessment,” October 2024, <https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/2024/10/europes-defence-procurement-since-2022-a-reassessment/> (Access: 25.06.2026).
95. Andreas Noll, “Failed joint jet project spotlights Europe’s defense dilemma”, DW, June 2026, <https://www.dw.com/en/failed-joint-jet-project-highlights-europes-defense-dilemma/a-77572732> (Access: 25.06.2026)
96. Ministry of Defence (UK), Strategic Defence Review 2025 (London: Ministry of Defence, 2025), p. 15, 75.
97. “TARASSIS draws to a close,” Joint Expeditionary Force, 2025, <https://jefnations.org/2025/10/24/tarassis-draws-to-a-close/> (Access: 25.06.2026)
98. European External Action Service, “Security and Defence: EU and UK Conclude a Security and Defence Partnership,” 19 May 2025, https://www.eeas.europa.eu/eeas/security-and-defence-eu-and-uk-conclude-security-and-defence-partnership_en (Access: 25.06.2026); Government of Finland / Ministry of Defence, Government Defence Report (Helsinki: Ministry of Defence, 2024), 24
99. Centre for Eastern Studies (OSW), “The Coalition of the Willing on Security Guarantees for Ukraine,” 14 July 2025, <https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2025-07-14/coalition-willing-security-guarantees-ukraine-less-ambitious-more> (Access: 25.06.2026)
100. The German Marshall Fund, “Coalition of the Willing,” May 2025, <https://www.gmfus.org/news/coalition-willing> (Access: 25.06.2026)
101. Ragıp Soylu, “Türkiye Edges Closer to Leading Black Sea Mission under Ukraine Security Guarantees,” Middle East Eye, 2025, <https://www.middleeasteye.net/news/turkey-edges-closer-black-sea-mission-under-ukraine-security-guarantees>. (Access: 25.06.2026)
102. North Atlantic Treaty Organization, NATO 2022 Strategic Concept, Madrid, 29 June 2022, p. 8.

103. Zuzanna Gwadera, "US allies question extended deterrence guarantees, but have few options", International Institute for Strategic Studies, March 2025, <https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/2025/03/us-allies-question-extended-deterrence-guarantees-but-have-few-options> (Access: 25.06.2026)
104. SGDSN, National Strategic Review 2025 (Paris: SGDSN, 2025), p. 35-3
105. Ministry of Defence (UK), Strategic Defence Review 2025 (London: Ministry of Defence, 2025), p. 9, 41; Government of the United Kingdom, "Northwood Declaration: 10 Temmuz 2025 (UK–France Joint Nuclear Statement)," GOV.UK, <https://www.gov.uk/government/news/northwood-declaration-10-july-2025-uk-france-joint-nuclear-statement>.
106. Linus Höller and Rudy Ruitenberg, "Germany Won't Build Nukes but Could Flash French, UK Weapons to Deter Foes, Merz Says," Defense News, 18 February 2026, <https://www.defensenews.com/global/europe/2026/02/18/germany-wont-build-nukes-but-could-flash-french-uk-weapons-to-deter-foes-merz-says> (Access: 25.06.2026)
107. Poland Declares Interest in French Nuclear Deterrent – or Even Developing Its Own," Notes from Poland, 10 March 2025, <https://notesfrompoland.com/2025/03/10/poland-declares-interest-in-french-nuclear-deterrent-or-even-developing-its-own/> (Access: 25.06.2026)
108. Astrid Cgereuil and Doreen Horschig, "Can France and the United Kingdom Replace the U.S. Nuclear Umbrella?," CSIS, 2025, <https://www.csis.org/analysis/can-france-and-united-kingdom-replace-us-nuclear-umbrella> (Access: 25.06.2026)

SETA SECURITY RADAR

TÜRKİYE'S GEOPOLITICAL LANDSCAPE IN 2024



Read Online

